نموذج ترخيص

أنا الطالب : اريج عبدالوهاب مديح القرالة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

المرأة في البرامج الانتخابية للمرشحين الفائزين في مجلس النواب الأردني السابع عشر

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: اريج عبدالوهاب مديح القرالة

التوقيـــع:

التاريـــخ: ٢١/٥/٢٠١٥

المرأه في البرامج الانتخابيَّة للمرشحين الفائزين لمجلس النواب الأردنيّ السابع عشر

إعداد

اريج عبد الوهاب القرالة

المشرف

الاستاذ الدكتور حلمي خضر ساري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

دراسات المرأة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠١٥م

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان" المرأه في البرامج الانتخابيَّة للمرشحين الفائزين في مجلس النواب الأردنيّ السابع عشر: وأجيزت بتاريخ ٣/ ٥ / ٢٠١٥

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور حلمي خضر ساري، مشرفاً أستاذ- علم إجتماع	....
الدكتورة عبير بشير دبابنة ، عضواً أستاذ مشارك- دراسات جندرية	....
الدكتور محمد أحمد العربي ، عضواً أستاذ مشارك - علم اجتماع	....
الأستاذ الدكتور إبراهيم عيسى عثمان،عضوا أستاذ -علم اجتماع- جامعة الأردنية - متقاعد	....

الإهداء

الى الروح التي سكنت روحي، الى شرفة الحياة التي من خلالها تعلمت القيم و التسامح وحسن الأخلاق، الى المتربعه على عرش الذكريات والطفولة، الى الغائبة الحاضرة، الى الأنموذج الذي لن يتكرر جدتي " ريا قطيش" أهديكِ رسالتي .

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر لكل من ساهم و ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي المساعدة.

يقول الرسول عليه الصلاة و السلام " ان الحوت في البحر، والطير في السماء ليصلوا على معلم الناس بالخير " . لذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى جميع أساتذتي في مركز دراسات المرأة، وأخص بالشكر:

المشرف **الأستاذ الدكتور حلمي ساري** لما قدمه من جهد و علم لأتمام هذه الرسالة .

الى القلب الطاهر الحنون، الى من وهبني الحياة و الأمل و النشأة على شغف الإطلاع والمعرفة ابي "عبدالوهاب زغيلات".

الى من زرعت التفاؤل في دربي وكانت مثالا للعطاء، امي "امال الشوبكي" .

الى من رافقت مسيرتي بكافة تفاصيلها، الى من كانت الام والاب والصديق، الى توأم روحي ورشدتي خالتي "وصال الشوبكي"

الى الحبيب ورفيق دربي وعوني من كان الداعم لمسيرتي زوجي " محمد العبادي"

الى جمال الدنيا ونكهتها ابنائي " طلال، فارس، شهم ".

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي أخوتي " شذى، ندى، عدي، محمد، زيد ".

الى من زرعوا التفاؤل في دربي وكانوا نعم الاخوات والصديقات " سارة السناوي، إسراء بن طريف".

فهرس المحتويات

المرأة في البرامج الإنتخابية لمرشحين الفائزيين لمجلس النواب الإردني السابع عشر

إعداد

اريج القراله

المشرف

الاستاذ الدكتور حلمي ساري

ملخص

هدفت الدراسة التعرف الى تحليل مضامين البرامج الانتخابيَّة للمرشحين ومرشحات المجلس النيابي السابع عشر في مجالات قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها. ومن هذا المنطلق فهي دراسة تحليلية تهدف إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات حول إدراج قضايا المرأة في البرامج الإنتخابية، حيث تم استخدام جدول ترميز تضمن قضايا تتعلق بإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية، تمكين المرأة، توعية المرأة بحقوقها ومسؤولياتها السياسية والقانونية والاجتماعيَّة، تعزيزهم لطرق ووسائل تفسح مجالات وفرص عمل لتوظيف المرأة، رعاية الطفولة والأمومة و تعديل التشريعات والقوانين الخاصَّة بالمرأة كقانون الأحوال الشخصية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج عديدة أهمها: أن حملة النواب الإناث سواء كانت مرشحة مستقلة أوضمن الكوتا إلى قلة البيانات الانتخابيَّة، وقد يكون هذا عائداً إلى أن المرشحات لم يعتمدن على البيانات الانتخابيَّة، الَّتي تعد وسيلة الخطاب الأقوى للكشف عن قضاياهن من جهة، ووسيلة دعائية لحشد أكبر عدد من الأصوات. وإن ضعف الحملات الانتخابية للمرشحات الفائزات سببها ضعف الخبرة العملية في هذا المجال والنقص المادي، حيث تحتاج الدعاية الانتخابيَّة وإعداد البرنامج الانتخابي في جزء منها إلى رصد ميزانية عالية نسبياً. وأن أكثر القضايا الَّتي نالت اهتمام المرشحين، وحظيت بأعلى تكرار، هي المطالبة بتعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية، من مثل قضية المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة

الفصل الأول

مدخل الى الدراسة

1- 1المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أسئلة الدراسة

1-6 منهجية الدراسة

1-7 أدوات الدراسة

1-8 صدق الأداة وثباتها

1-9 مجتمع الدراسة وعينتها

1-10 محددات الدراسة

1-11 الدراسات السابقة

1-12 التعليق على الدراسات السابقة

1-13 التعريفات الإجرائية

1-1 مقدمة:

بالرغم من التغيرات العديدة الّتي شهدها المجتمع الأردنيّ في المجالات المختلفة المتعلقة بالمرأة وبخاصة السياسية منها، ما زالت قضايا المرأة الرئيسة بعيدة عن الاهتمام والانتباه الكافي بها، فهناك تغيرات في المجال السياسي والاجتماعي والقانوني،غير أنَّها لم تسترعِ قدرًا كافيًا في الفكر البرلماني والبرامج الانتخابيَّة لمرشحي البرلمان الأردنيّ السابع عشر؛ ولعل أهم هذه التغيرات تلك المتعلقة بزيادة عدد الكوتا النسائية من 12 مقعداً إلى 15 مقعداً.

وتُعنى هذه الدراسة بشكل رئيس بمعرفة مدى ما احتلته المرأة الأردنيّة من مكانة في البرامج الانتخابيَّة لمرشحي البرلمان السابع عشر؛ إذ تعكس هذه البرامج طبيعة التفكير لدى البرلمانيين في مجال قضايا المرأة. وعليه؛ ستحاول هذه الدراسة معرفة ما جاء في هذه البرامج الانتخابيَّة من موضوعات وقضايا تمس الواقع اليومي للمرأة، وتتناول الإنجازات العديدة الّتي قامت بها على الصعد كافة.

2-1 مشكلة الدراسة :

لقد تعامل مجلس النواب الأردنيّ مع العديد من الأحداث السياسية في الأردن، الّتي شكلت مطالب للقوى السياسية والاجتماعيَّة على امتداد الفترات النيابية المتعاقبة، إلا أن قضايا المرأة، الّتي تعد جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الأردنيّ، لم تحظَ باهتمام واسع، أو بالقدر نفسه التي حظيت بها القضايا والأحداث الأخرى الّتي تناولتها المجالس النيابية السابقة.

وعلى هذا، فإنَّ مشكلة الدراسة هذه تكمن في معرفة مدى مواكبة مرشحي البرلمان -الّذين حظوا بمقاعد نيابية في المجلس النيابي السابع عشر لعام 2014 - لقضايا المرأة الأردنية ،للوقوف على معرفة ما جاء في برامجهم الانتخابية عن المرأة من قضايا متنوعة ومختلفة تتعلق بها .

إن أهمية معرفة متل هذه القضايا وتحديدها يعكس إلى حد كبير مدى إهتمام الفكر التشريعي ونضجه فيما يتعلق بقضايا المرأة وعلى هذا الأساس كان لا بد من توضيح إتجاهات هؤلاء البرلمانيون كمشرعين بتطوير وتغيير التشريعات والأنظمة والقوانين بما يكفل إرتقاء لوضع المراة في المتمع الأردني .

3-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع وحداثة، إذ أنها قامت بتحليل برامج المرشحين الأردنيين الإنتخابية للدورة السابعة عشر للعام 2014 للوقوف على مدى متابعاتهم لقضايا المرأة الأردنية بالمجالات المختلفة وما حققه الأردن من إنجازات، وماوقعه من معاهدات واتفاقيات تتعلق بحقوق المرأة من أجل رفع مكانتها وتقدمها في ميادين مختلفة.

إن معرفة إتجاهات ومواقف المرشحين الفائزين في الانتخابات البرلمانية نحو المرأة إنما يعكس إلى حد بعيد مدى النضج التشريعي لهؤلاء المرشحين المتعلقة بالمرأة، وإنعكاس ذلك النضج مع القوانين والانظمة والتشريعات بخصوص قضايا المرأة الأردنية.

كما يمكن أن يستفاد من النتائج من قبل التنظيمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني في الضغط على النواب لتبني قضايا المرأة و التوعية بها .

4-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مضامين البرامج الانتخابيَّة لمرشحين المجلس النيابي السابع عشر في مجالات قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها من أجل:

- معرفة القضايا الأساسية الّتي تضمنتها برامج المرشحين فيما يتعلّق بقضايا المرأة.
-معرفة القضايا الأساسية ذات الصلة بإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية .
- مدى اهتمام المرشحين بالقضايا ذات العلاقة بتوعية المرأة بحقوقها ومسؤولياتها السياسية والقانونية والاجتماعيَّة .
- تحديد القضايا الأساسية الّتي تضمنتها برامج المرشحين حول تعزيزهم لطرق ووسائل تفسح مجالات وفرص عمل لتوظيف المرأة .
-مدى اهتمامهم بقضايا الطفولة والأمومة .
-مدى اهتمامهم بتعديل التشريعات والقوانين الخاصَّة بالمرأة كقانون الأحوال الشخصية.

5-1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

أ- ما القضايا الأساسية الّتي تضمنتها برامج المرشحين فيما يتعلق بقضايا المرأة ؟

ب- ما القضايا الأساسية المتعلّقة بإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية ؟

ج- ما مدى اهتمام المرشحين بالقضايا المتعلقة بتوعية المرأة بحقوقها ومسؤولياتها السياسية والقانونية والاجتماعيَّة ؟

د- ما القضايا الأساسية الّتي تضمنتها برامج المرشحين من جهة تعزيزهم للطرق والوسائل التي تفتح مجالات وفرص عمل لتوظيف المرأة؟

ه- ما مدى اهتمامهم بقضايا الطفولة والأمومه؟

و- ما مدى اهتمامهم بتعديل التشريعات والقوانين الخاصَّة بالمرأة كقانون الأحوال الشخصية ؟

6-1 منهجية الدراسة:

سيتم استخدام دراسة وصفية بالعينة بوصفه المنهج الأقدر في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة يمكن الركون إليها والاعتماد على نتائجها، الّتي تنصبُّ على وصف الواقع وتفسير العلاقات بين الظواهر، ويمكن من خلاله التحليل والتفسير (للكمِّ والكيف) عن طريق جمع المعلومات والبيانات المطلوبة للدراسة، وتصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، لتقديم توضيح للعلاقات بين الظواهر المختلفة، كالعلاقة بين الأسباب والنتائج والعلاقة بين الكل والجزء، بما يساعد على فهم هذه الوقائع، وتأتي أهمية هذا الأسلوب من كونه الأكثر ملاءمة في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعيَّة، من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى، الّذي يعد أحد أساليب البحث العلمي، ويقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعضا ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل(عبدالحميد،1980).

ويعد تحليل المحتوى هو كل ما يقوله أو يكتبه الفرد ليحقق من خلاله أهداف اتصاله مع الآخرين، فقد يكون عبارة خطاب أو قرار سياسي، أو قانون، أو أعمال عادية تتم على مستوى المؤسسات الاجتماعية أو الإدارية.

ويتميز هذا المنهج أنه يسعى الى تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل. ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنما الشكلية أيضاً و يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو

مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناءً على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته(عبد الحميد،1980).

يجب إن يتميز تحليل المحتوى بالموضوعية (objective) ويخضع للمتطلبات المنهجية (كالصدق والثبات)، حتى يمكن الآخذ بأحكام نتائجه ،على أنها قابلة للتعميم وينبغي أن يكون التحليل منتظماً (systematic)، وان يعتمد أساسا الأسلوب الكمي (quantitative) في عمليات التحليل،بهدف القيام بالتحليل الكيفي(qualitative) على أسس موضوعية.

يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل)، لضمان ثبات النتائج - الاتساق عبر الزمن - أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين التحكيم الخارج

ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية ،بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي انه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه،أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة .(عبد الحميد،1980).

ويعرف بيرلسون Berelson ،أشهر الباحثين في هذا المجال وأهمهم، تحليل المحتوى بأنه أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال

7-1 أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداتين هما :

تحليل المحتوى بشقيه الكمي والكيفي والمقابلات الشخصية فيما يتعلق بتحليل المحتوى فقد تم تصميم جدول ترميز (Coding Schedule) يشتمل على أبعاد وموضوعات متعددة تتعلق بالمرأة كما جاءت في هذه البرامج، يسمح لنا برصد تكرارات (frequency) كل قضية من القضايا الواردة في البرامج الانتخابية ووحدة تحليل تتماشى مع متطلبات تحليل المحتوى الكمي الذي يقتضي تحديد المادة المنوي تحليلها فقد اختارت الباحثة القضايا كوحدات للتحليل unit analysis Subject، وفي هذا الصدد تم تحليل القضايا الآتية وهي :

1- تمكين المرأة

2-المساواة بين الرجل والمرأة (إلغاء التمييز ضدها) وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة.

3- فتح فرص العمل والتوظيف للمرأة.

4- تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية.

5-احترام حقوق المرأة.

6-إشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة.

7-إشراك المرأة في صنع القرار السياسي.

8-التعليم كحق من حقوق المرأة.

9- رعاية الطفولة.

10- الأمومة والصحة.

11- قضايا أخرى

و قد تم رصد هذه الموضوعات بعد ان قامت الباحثة بتجميع كافة البيانات الإنتخابية للمرشحين الفائزين في مجلس السابع عشر و الذين اعتمدوا البرامج الإنتخابية في حملاتهم الإنتخابية وقراءة محتوياتها كاملة و بالتالي تبين تكرار هذه الموضوعات في معظم البرامج ، لذا قامت الباحثة بأعتمادها في جدول الترميز السابق . فهذه القضايا موجوده اصلا في البرامج الإنتخابية و لم يتم اقتراحها من قبل الباحثة ، إنما اكتشفت من خلال التحليل .

جدول الترميز(1)

موضوع البيان الانتخابي	المجموع	قوائم	نائب مستقل ذكر	نائب مستقل كوتا انثى
تمكين المرأة	𝍸 𝍸 𝍸 |	𝍸 ||||	𝍸 |	|
المساواة بين الرجل والمرأة (إلغاء التمييز ضدها) و تحقيق العدالة الاجتماعية	𝍸 𝍸 𝍸 ||||	𝍸 𝍸	𝍸 ||	||
فتح فرص عمل والتوظيف المرأة	𝍸 ||	||||	||	|
تعديل قانون الأحوال الشخصيه المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالمرأة	𝍸 𝍸 𝍸 𝍸	𝍸 𝍸 |||	|||| 𝍸	||||
احترام حقوق المرأة	||||	||	||	
اشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الإقتصادية	𝍸 ||||	|||	𝍸	
اشراك المرأة في صنع القرار السياسي	𝍸 𝍸 ||	𝍸 |||	||||	
التعليم كحق من حقوق المرأة	||||	|	||	|
رعاية الطفوله و الامومة و الصحة	𝍸 ||	||||	|	||
قضايا أخرى	||	|	|	

8-1 صدق الأداة وثباتها:

تم عرض جدول الترميز الذي يشمل على القضايا الرئيسة وعددها عشرة وتم عرضها على ثلاثة أكاديمين؛ 2 في كلية العلوم وعضو هيئة تدريس في كلية التربية، وأبدوا عليه بعض الملاحظات التي أخذتها الباحثة بعين الاعتبار في التصميم النهائي .

9-1 مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المرشحين الفائزين في الدورة السابع عشرة وعددهم (150) حيث تضمن هذا العدد مرشحين مستقلين ذكوراً وإناثاً، كوتا ، قوائم.

أما عينة الدراسة فقد إقتصرت على (47) نائباً فبعد التحري تبين للباحثة أن العدد الكلي (51) لم يكتبوا جميعهم بيانات انتخابية، إنما من كتب منهم فقط 47، لذلك قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات (5) من كلا الجنسين لمعرفة اتجاهاتهم نحو القضايا الرئيسة الواردة في جدول الترميز وعددها عشرة .

ومن الجدير بالذكر أن بعض مرشحين القوائم الانتخابية كان لهم برنامجاً واحداً يتحدث باسمهم كلهم .

وقسمت الباحثة إجراءات البحث إلى قسمين بحسب خطوات البحث :

بما أن مجتمع الدراسة يعنى ببرامج المرشحين والمرشحات الّذين فازوا في انتخابات المجلس النيابي السابع عشر، فقد قامت الباحثة بجمع البيانات الانتخابيَّة لمن قاموا بإعداد برامج انتخابيَّة واستعانوا بها في حملتهم . وقد تم جمع 47 بياناً انتخابياً لـ 27 نائباً عن الأحزاب، و16 بياناً انتخابياً لنواب مستقلين، و4 بيانات للكوتا. كما قامت الباحثة بفرزهذه البيانات إلى ثلاث مجموعات، وهي: بيانات انتخابيَّة لأحزاب، وبيانات انتخابية لنواب ذكور مستقلين، وبيانات انتخابية لنائبات إناث مستقلات و4 نائبات على نظام الكوتا.

وقامت الباحثة بقراءة تفصيلية لكل بيان انتخابي وتحليل محتواه ومضمونه، واستخراج أي موضوعات متعلقة بقضايا المرأة وحقوقها تم طرحها في دعايتهم الانتخابيَّة، وتم فرزها من خلال جدول ترميز يفصل عدد المرات التي تطرق فيها النواب لقضايا متعلقة بالمرأة وحقوقها.

أمّا ما يتعلق ببقية النواب الّذين لم يستخدموا بيانات انتخابيَّة في حملاتهم الانتخابيَّة الدعائية، فقد قامت الباحثة بإجراء اتصالات هاتفية مباشرة معهم وخاصة النائبات منهم، وتم سؤالهن عمّا إذا

كانوا قد تطرقوا لموضوعات تتعلق بقضايا المرأة في حملتهم الانتخابيَّة أوفي لقاءاتهم المباشرة مع الناس، وحصرت إجاباتهم وتمت إضافتها إلى جدول الترميز.

فثمة بعض النواب تم إجراء مقابلات شخصية معهم؛ إذ قامت الباحثة بالالتقاء معهم في مكاتبهم المخصصة لهم في مجلس الأمة، بعد الحصول على التصاريح اللازمة لدخول مجلس الأمة بشكل رسمي كباحثة .

10-1 محددات الدراسة:

قابلت الباحثة العديد من الصعوبات والعقبات وخاصة في جمع البرامج الانتخابيَّة، وذلك بسبب إجراء الدراسة بعد مضي سنتين على فوز المرشحيين في المجلس النيابي السابع عش، فبعد مضيٍّ هذه المدة الزمنيَّة كان من الصعب حصر وتجميع البيانات، لكثرة أعباء أعضاء المجلس وانشغالاتهم، وعدم احتفاظ العديد منهم بنسخ من برامجهم الانتخابيَّة .

وكان من أبرز التحديات والصعوبات الَّتي واجهت الباحثة، قلَّة أعداد النواب الَّذين استخدموا برامج وبيانات انتخابيَّة في حملتهم، وخاصة النواب المرشحين عن الدوائر الانتخابيَّة الموزعة في المحافظات أولدى النواب المستقلين.

ومن الصعوبات الأخرى الَّتي واجهتها الباحثة محاولتها إيجاد مصداقية بينها وبين النواب حول هدفها من جمع هذه البيانات، أواضطرارها للاستفسار الشفاهي من خلال الاتصال الهاتفي أو تحديد مواعيد المقابلات الشخصية، على الرغم من توضيحها وتأكيدها أن هذه البيانات هي فقط لأغراض البحث العلمي.

كما أن عدم استخدام بعض النواب الاناث لبرامج وبيانات انتخابيَّة في حملتهن الانتخابيَّة،واعتمادهنَّ على اللقاءات المباشرة مع الناخبين، وخاصة أن طبيعة البحث تعتمد على آراء وفكر النواب والنواب الاناث حول القضايا المتعلقة بالمرأة، وكان من الضروري معرفة كيف تقوم المرأة بطرح قضاياها في المجتمع، وتطالب بها من خلال دورها السياسي والدستوري.

ونتيجة لعدد الغيابات المتكررة عن جلسات المجلس لبعض النواب كان من الصعب تحديد مواعيد ثابتة تمكن الباحثة من لقاء أكبر عدد ممكن من النواب من كلا الجنسين.

لقد تزامن توقيت البحث والعديد من الظروف السياسية والاقتصاديَّة التي واجهها الأردن خلال فترة البحث، مما شغل النواب فترات طويلة بجلسات مسائية وصباحية ومنها استشاد الطيار معاذ الكساسبة وإضطرابات المنطقة العربية فيما يتعلق (داعش)، الأمر الَّذي لم يمكِّن الباحثة من لقاء معظمهم، لانشغالاتهم بقضايا طارئة كانت تستجد على جدول أعمال المجلس.

11-1الدراسات السابقة:

بعد محاولة الباحثة مراجعة الدراسات العلمية في موضوع الدراسة الحالية، وقفت على بعض الدراسات ذات صلة، الّتي بحثت في مجلس النواب والبيان الانتخابي. ومن خلال العرض الآتي سيتمُّ تقسيم الدراسات إلى محاور حسب أهداف مشتركة تجمعها.

أولاً: الدراسات المتعلقة بتحليل مضمون البيانات الانتخابيَّة:

- الدراسات الّتي ارتبطت مع موضوع الدراسة الرئيسي:

1- دراسة لساري(1997) بعنوان **" تحليل محتوى البرامج الانتخابيَّة لمرشحي الانتخابات النيابية عام 1997 في الأردن"** .هدفت الدراسة إلى تحليل مضامين البرامج الانتخابيَّة كوسائل اتصال جماهيرية استخدمها المرشحون الأردنيّون في حملاتهم الانتخابيَّة لكسب أصوات الناخبين، وذلك من أجل الوقوف على أهم القضايا الاجتماعيَّة والسياسية والاقتصاديَّة الواردة في هذه البرامج. وقد توصلت إلى عدة نتائج كثيرة بهذا الصدد، كان أهمها تشابه اهتمام الفائزين وغير الفائزين بتحديد القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمواطن على المستويين المحلي والعربي، كالاهتمام بالزراعة وحقوق الإنسان والديمقراطية، ودعم الشعبين الفلسطيني والعراقي، ثم تعزيز العلاقات الأردنيّة العربية والإسلامية .

2- دارسة أبوجاموس (1993) وهي بعنوان: **مدى التزام مجلس النواب بالبرامج الانتخابيَّة: دراسة في البعد السياسي في عمل مجلس النواب الأردنيّ الحادي عشر (1989-1993)"** . وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى التزام مجلس النواب السابع عشر بما جاء في البرامج الانتخابيَّة وخصوصاً القضايا السياسية، وتأثير غياب التجربة الديمقراطية لسنوات طويلة على أداء المجلس في بعض المواضيع الّتي لم يتمكن فيها من تفعيل دوره، أوفهم الأدوار المناطة به، وذلك من خلال التعرف إلى: الشعارات الانتخابيَّة الّتي كانت مطروحة في تلك المرحلة، وتسليط الضوء على مدى واقعيتها وما إذا كانت ذات خلفية علمية في المجال السياسي.

وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي (النوعي والكمي) المتسقين مع أهداف الدراسة. وكان من أهم ما توصلت له هذه الدراسة، أن مجلس النواب الحادي عشر استطاع أن يثبت وجوده كمؤسسة دستورية لها قيمتها ومكانتها في النظام السياسي الأردنيّ، وأنه وضع البنى التحتية لمسيرة الأردن الديمقراطية، وأن هذا المجلس قد ساهم في إصدار العديد من التشريعات والقوانين الّتي ساهمت في

ترسيخ النهج الديمقراطي، وأنه أشعر السلطة التنفيذية بأنها تحت رقابة برلمانية يحسب لها حساب، فضلاً عن أن نتائج بعض الاستطلاعات المتخصصة أظهرت قبولاً واسعاً لهذا المجلس، مما يدل على أنه استطاع بإصراره مواجهة قضايا وطنية مختلفة، سواء على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها، تأثر الحملات الانتخابيَّة بالبيئة السياسية المحيطة بها،وظروف وحاجات المواطنين المختلفة، وعليه فإن البرامج الانتخابيَّة هي انعكاس وترجمة لطبيعة المرحلة التاريخية والظروف السياسية الَّتي تمر بها الدولة، وأن أداء مجلس النواب الحادي عشر الَّذي تم تشكيلة في عام (1989) تركَّز حول السياسة الداخلية، وأن الشعارات الانتخابيَّة في تلك المرحلة قد أعطت الأولوية المطلقة للسياسة الداخلية، كونها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأحداث الجنوب الَّتي وقعت في شهر نيسان من عام (1989)، رداً على تفاقم الأزمة المالية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في ذلك الوقت .

وكشفت الدراسة عن أن الحياة التشريعية في الأردن مرت بثلاث مراحل هي :

- المجالس التشريعية الَّتي تم تشكيلها خلال عهد الإمارة (1929-1946).
- المجالس النيابية الَّتي تم تشكيلها خلال عهد المملكة (1946-1967).
- مجلس النواب الأردنيّ الحادي عشر (1989-1993).

ثانياً: الدراسات الَّتي تحدثت عن مجلس النواب ودوره :

1- دراسة عفيف (2003) بعنوان **" المجلس النيابي الأردنيّ الرابع عشر عام 2003 واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل ".** وتناولت الدراسة تحليل طبيعة الظروف والأوضاع الدولية والمحلية السياسية والاقتصاديَّة الصعبة والمعقدة الَّتي تشكَّل في إطارها المجلس النيابي الأردنيّ الرابع عشر المنتخب لعام 2003، في محاولة لبيان مدى قدرة الدولة الأردنيّة على استكمال مقومات نظامها السياسي ومكوناتها الدستورية بالشكل الَّذي يمنحها القدرة على البقاء والاستمرار.

وحاولت الدراسة بيان مدى تأثير هذه الظروف في السلوك الانتخابي لدى أبناء المجتمع الأردنيّ، الَّذي اتسم بالنظرة بالسلبية التي سادت لدى شرائح واسعة، بسبب خبرتها السلبية تجاه المجالس النيابية السابقة للعام 2003. وقام الباحث بتحليل طبيعة العوامل المؤثرة في مستوى المشاركة والتمثيل في هذا المجلس، الَّذي جاء لصالح القوى العشائرية بالدرجة الأولى بشكل يفوق مستوى تمثيل القوى الحزبية، وفشلها في تقديم برامج عملية تتمكن من خلالها من كسب ثقة المواطنين.

وخلصت الدراسة إلى أن الانتخابات النيابية للمجلس الرابع عشر تمت في ظروف وأوضاع دولية ومحلية صعبة، كان لها انعكاسات سلبية على السلوك الانتخابي لشرائح واسعة من السكان، تمثلت بعدم الاكتراث بالمشاركة في الانتخابات .

وظهر نتيجة الاطلاع وتحليل هذه الدراسة أن الباحث قد أعطى الموضوع حقه من البحث، وتمثل ذلك من خلال عدد المراجع والمصادر الّتي استعان بها .

إلا أن هذه الدراسة لم تحتوعلى توصيات واضحه قد تعطي بدورها أصحاب القرار تصوراً جلياً عن تجربة المجلس النيابي الرابع عشر، من حيث سلبياتها أوما يمكن تعديله .

2- دارسة الرقاد (2001) وهب بعنوان: **"دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن (1989-2000) "** . وهدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن، وذلك من خلال التعرف إلى :

1- بيان مدى ممارسة مجلس النواب الأردنيّ لوظائفه التشريعية والرقابية على الأداء الحكومي .

2- تحليل دور مجلس االنواب في الاستقرار السياسي في الأردن من خلال إنجازات المجلس المؤثرة في الاستقرار.

وقام الباحث بأستخدام منهج صنع القرار والّذي يعتبر من أهم المناهج المستخدمة في البحوث السياسية، والّذي يعتبر من خلاله النظام السياسي (ميكانزم) لصنع القرار.

وأهم ما توصلت له هذه الدراسة، أن الاستقرار المطلق والدائم غير متوفر، وإن توفر فهذا يعني أن خللاً ما في أحد أطراف المعادلة في الأنظمة السياسية. كما أكد الباحث حاجة الأنظمة السياسية إلى المؤسسات الّتي تساعد في ضبط إيقاع حركة نموها وتطورها، من خلال وضع آليات وضوابط لتأمين الاستقرار وتعزيزه، وسن التشريعات، وإقرار القوانين والأنظمة، أهمية العلاقة بين البرلمان والاستقرار السياسي، فيما يتخذ من قرارات وتشريعات وقوانين، تصب في مصلحة تعزيز وإدامة الاستقرار السياسي.

ولم تخرج الدراسة بتوصيات واضحة، فالباحث اكتفى بالتحليل السياسي بحسب التسلسل التاريخي للأردن، فقد عمد إلى تقسيم دراسته إلى فصول تتناول وتحلل معالجة مجلس النواب لبعض القضايا والقوانين، الّتي توصل الباحث من خلالها إلى صورة واضحة لتقييم أداء المجلس المراد بحثه.

تناول الباحث موضوع بحثه من خلال سرد مقدمة تاريخية طويلة، لا تخلومن إعطاء صورة واضحة حول تاريخ الأردن السياسي والبرلماني، إلا أن الباحث شعَّب عناوينها، وبات من الصعب التمييز بين الواقع السياسي في الأردن، والواقع والاستقرار السياسي في الدول النامية بشكل عام .

3- دارسة معوض (1983) وهي بعنوان **:" ظاهرة عدم الإستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في الدول النامية "** هدفت الدراسة إلى تحليل أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، وسعت إلى رصد وتحديد أشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً في النظم العربية، ورصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعيَّة الَّتي مارست العنف السياسي، وتحديد طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي في النظم العربية، وتفسير هذه الظاهرة باختيار عدد من الفرضيات الَّتي تتضمن علاقات ارتباطية (إيجابية أوسلبية) بين العنف السياسي وعدد المتغيرات المفسرة له، مثل التنمية الاقتصاديَّة،وذلك من خلال التعرف إلى: صور وأشكال عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، والعوامل الَّتي تقود إلى هذه الأشكال والصور، ومن خلال الآثار الَّتي يطرحها عدم الاستقرار السياسي على التطور السياسي في الدول النامية .

وكان أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، هوأنَّ عدم الاستقرار السياسي يعني التغير السريع في العناصر الحاكمة، واللجوء إلى العنف السياسي بمظاهرة المختلفة .وتبين الدراسة عوامل عدم الاستقرار السياسي، مثل عدم الاندماج القومي والانحطاط المؤسسي، والأزمات الاقتصاديَّة كالتضخم وانخفاض الأجور والرواتب، وارتفاع الأسعار والبطالة الَّتي تشكل مبرراً للعنف الَّذي يصل حد الاغتيال السياسي.

لم تخرج الدراسة بتوصيات واضحة، فقد كان يشوبها العمومية المطلقة في الطرح، إلى درجة يصعب معها على صاحب القرار الاستفادة منها في التطوير والاستقرار السياسي لدى الدول النامية.

ولم توضح الدراسة آليات واضحة يمكن الاستعانة بها في التخفيف من ظاهرة العنف السياسي في الدول النامية، على الرغم من قيام الباحث بتوضيح أسباب العنف السياسي وتنامية ونتائجة.

برز الباحث في تفصيل طرحة وتوضيح فكرته الرئيسة من البحث، إلا أنه التزم كثيراً بالإطار النظري، ولم يتطرق للجانب العملي الَّذي من خلاله تستطيع نظريته أن تحقق إضافة نوعية من الناحيتين العلمية والعملية .

4- دارسة العكور (2000) بعنوان : **"العوامل المؤثرة على الوظيفة الرقابية لمجلس النواب الأردنيّ (1997-1998)"**. وهدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة على أداء مجلس النواب الأردنيّ الحادي عشر والثاني عشرعلى وظيفته الرقابية في الدورتين الأولى والرابعة ". واتبعت الدراسة منهج تحليل النظم، وتوصلت إلى النتائج التالية :

1. هناك علاقة إيجابية بين خصائص النواب وبين الدور الرقابي للمجلس .
2. لا توجد علاقة إيجابية بين السلطة التنفيذية والدور الرقابي لمجلس النواب، وتبيَّن أنها علاقة سلبية بين المتغيرين الرئيسين (السلطة التنفيذية والدور الرقابي) .

وبينت الدراسة أن مشاركة النواب في الحكومة تصرفهم عن ممارسة الوظيفة الرقابية . وأكدت تأثير عوامل الاتجاه السياسي ومصدر الأصل والخبرة للنواب على الدور الرقابي لهم، ونفت تأثير العمر على الدور الرقابي لأعضاء المجلس. وكون هذه الدراسة قد بحثت جوانب مختلفة منها ما هو في الاستقرار السياسي ومنها ما هو في وظائف البرلمان، فإن الباحثة قد استفادت منها، إلا أن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن من خلال دراسة عوامل لها مساس بالحياة اليومية للناس وبالسياسات العامة وبالحريات العامة، الّتي تعتبر من أهم وظائف البرلمان، حيث تناولت دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي من خلال ثلاثة عوامل مؤثرة في الاستقرار، هي :

أ- سياسة التموين الحكومية ورفع الأسعار.

ب- قانون الانتخاب الأردنيّ .

ج- قانون المطبوعات والنشر .

5- دراسة المسعود (1997) وهي بعنوان: **"الرقابة البرلمانية على أعمال الوزارة "** .وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم الرقابة البرلمانية وأهميتها كوظيفة مهمة للبرلمان في مراقبة الوزارة وتصرفاتها، وبينت أهمية المسؤولية الوزارية كإحدى مرتكزات النظام البرلماني من خلال وسائل الرقابة الّتي استقرت عليها الدساتير والأعراف والتقاليد البرلمانية، الّتي تمثلت في السؤال والاستجواب والاقتراح برغبة وطلبات المناقشة . وبحثت في فصلها الأخير منها تطبيقات حق السؤال والاستجواب كممارسة عملية في كل من بريطانيا والأردن، وقدمت بعض التوصيات والاقتراحات، ومن أهمها: التأثير على عضوالبرلمان، وإدخال نظام الرسائل الموجهة من المواطنين إلى ممثليهم .

ثالثاً: المرأة في المجلس النيابي

1- دراسة الخاروف (2007) بعنوان : **"العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية لعام 2007 "** . وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية والديموغرافية والسياسية والتشريعية المؤثرة في فوز المرأة في الانتخابات النيابية، ومدى استخدام وسائل الإعلام والاتصال في حملاتهم الانتخابية، ودعم هذه الوسائل للمرشحات.وتم استخدام المنهج الوصفي (النوعي والكمي) اللذين تناسبا وأهداف الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك عوامل ذاتية وثقافية مختلفة لها تأثير على فوز المرأه في الانتخابات النيابية، وخصوصاً في مجال قوة شخصية المرأة وثقتها بنفسها، وتمتعها بثقافة سياسية كبيرة .

كما أظهرت تأثير العوامل الاجتماعيَّة بشكل كبير في رأي العشيرة والعادات والتقاليد ،وبيَّنت أن للعوامل المجتمعية الأثر الأكبر وخصوصاً فيما يتعلق بدعم المرأة للمرأة، ومشاركة المرأة في مناسبات اجتماعية ونشاطات تطوعية. وكذلك تأثير العوامل الأسرية -ولكن بنسب أقل - على فوز المرأة في الانتخابات البرلمانية، وكان أكثرها تأثيراً على المرأة المتزوجة ثم المرشحة الّتي لديها أطفال في عمر التعليم الأساسي، فأعلى من كان لها أربعة فما دون .وكان أكثر العوامل تأثيراً وأهمية العامل التشريعي من خلال نظام الكوتا، وطريقة احتساب الكوتا، ثم عدد الناخبين في المنطقة الانتخابيَّة الواحدة .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها الدليل التدريبي الَّذي نفتقد وجوده ودعمه لقدرات المرشحات والبرلمانيات على خوض المعركة الانتخابيَّة، وتعزيز قدراتها السياسية، مما له من الأثر الحقيقي العملي لمثل هذه الدراسات على الجانب الواقعي .

2- دراسة أخرى للخاروف (2007) بعنوان **:" تجربة المرأة الأردنيّة المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007 "** . وهدفت الدراسة إلى تقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية للعام 2007، وذلك من خلال التعرف إلى:

1. مدى مشاركة المرأة المرشحة للانتخابات النيابية في منظمات المجتمع المدني والأعمال التطوعية المختلفة.
2. الخطوات العملية لخوض المرأة المرشحة للانتخابات النيابية .
3. وضع المرأة الاقتصادي في فترة ترشحها للانتخابات النيابية .

4. الأثار الإيجابية والسلبية لخوض المرأة الانتخابات من وجهة نظر المرشحات للانتخابات النيابية.

وقامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي (النوعي والكمي) المتسقين مع أهداف الدراسة، كما اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المرشحات للمجلس النيابي للعام 2007، وعددهن(199) مرشحة.

وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة قيمة وأهمية تدريب النساء المنوي ترشحهن في مجالات مختلفة كإدارة الحملات الانتخابيَّة، ومهارات الخطابة، ومهارات القيادة . كما ظهرت أهمية قيام المرشحات بتشكيل حملة انتخابيَّة تشمل أفراداً من الجنسين من مستويات تعليمية متنوعة وفئات عمرية مختلفة، وتعيين مدير لحملتهن الانتخابيَّة. كما أبرزت نتائج الدراسة أهمية تغيير الصورة النمطية للمرأة، وذلك من خلال زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة، وفي البرلمان بشكل خاص،وتعديل قانون الانتخاب، وتشجيع وسائل الإعلام بالتركيز على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وخرجت الدراسة بتوصيات،منها ما يتعلّق بالأمور الشريعية وأخرى بالأمور المعرفية والثقافية أوالاجتماعيَّة والتربوية، أوالأمور الموجهة للمنظمات غير الحكومية .

12-1 التعليق على الدراسات السابقة:

تبين بعد الاطلاع على الدراسات السابقة بالتفصيل، وتصنيفها ،تبين أن الدراسات السابقة تناولت الموضوع بشكل عام دون خطاب خاص أو قضايا تتعلق بالمرأة ، بشكل رئيسي كما أنها تناولته من زوايا ضيقة، أما هذه الدراسة فستتناوله من منظور مختلف وهو المرأه في البرامج الانتخابيَّة لمرشحي البرلمان الأردنيّ السابع عشر : دراسة تحليل محتوى، ومن هذا المنطق ستضيف إلى الدراسات السابقة وتسد الثغرات والنقص .

13-1 التعريفات الإجرائية :

- الحملة الانتخابيَّة Election Campaign : مجموعة من الأنشطة الّتي يقوم بها الحزب أوالمرشح السياسي بهدف إمداد الجمهور والناخبين بمعلومات عن برنامجه وسياسته، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والأساليب والإمكانات المتوفرة، من خلال جميع قنوات الاتصال والإقناع، وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين وتحقيق الفوز في الانتخابات . (بلمر،1983)

- الدعاية الانتخابيَّة Electoral Propaganda: هي الأنساق الاتصالية المباشرة وغير المباشرة الّتي يمارسها مرشح أوحزب بصدد حالة انتخابيَّة معينة، بهدف تحقيق الفوز بالانتخابات عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الهيئة الداخلية .

كما أنَّها كافة أنشطة الاتصال الّتي تهدف إلى تدعيم الثقة في الحزب أوالمرشحين السياسيين بشأن حالة انتخابيَّة معينة، وإمداد جمهور الناخبين بالمعلومات، ويتم ذلك أساساً كمرحلة تركيز أوتكثيف للدعاية السياسية للحزب في الفترة الّتي تسبق إجراء الانتخابات . (العالم،1978)

- الكوتا Quota : الكوتا ليست في الأصل مصطلحاً عربياً. ومعناه في اللغة الإنجليزية quota وتعني نصيباً أوحصة نسبية. ويرجع الأصل التاريخي لنظام الكوتا إلى مصطلح الإجراء الإيجابي Affirmative action حيث أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة إما من قبل السلطات الحكومية أومن قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص، وقد كان في الأصل ناجماً عن حركة الحقوق المدنية ويتصل بالأقلية السودا، وقد أطلقه لأول مرة الرئيس (كيندي في عام 1961) وتابعه جونسون في برنامجه الّذي كان يمثل جزءاً من الحرب على الفقر في بداية عام 1965م ، فتم تطبيق نظام حصص نسبة (كوتا) يلزم الجهات بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها الّذين ينتمون إلى أقليات إثنية ، فطالبت به جماعات أخرى مثل الحركة النسائية، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة من الحقوق. وأصبح يعني تخصيص عدد محدد من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء . ويتطلّب تطبيق هذا النظام إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة ، فهناك عدد محدد من المقاعد في مجلس النواب يتم شغلهن من قبل النساء، بحيث لا يجوز أن يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانوناً، أي هناك حصة نسائية محددة لا بد من شغلها من قبل النساء. (الحضرمي،2007)

- الديمقراطية Democracy: مصطلح دخل اللغة الإنجليزية في القرن السادس عشر وأصلها يوناني، وهناك ثلاث عناصر رئيسة لهذا المفهوم، هي: التنافس الموجود في المواقع الحكومية، وانتخابات حرة لتولية المناصب الرسمية، وتحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة، وحريات مدنية وسياسية تؤمن بالتنافس والمشاركة السياسية. (لبست،1997)

الفصل الثاني

تطور الحياة التشريعية والنظام السياسي في الأردن

2-1 مقدمة :

2-2السلطة التشريعية والنظام السياسي في الأردن تاريخياً

2-3 تطور الحياة التشريعية والنيابية في الأردن

2-4التطورالبرلماني في الأردن

2-5 واقع المرأة ومشاركتها السياسية في البرلمان الأردنيّ تاريخياً

2-6المراحل التاريخية لتطور تناول قضايا المرأه في مجالس النواب

2-7المعوقات الّتي تواجه المرأة المرشحة

2-8 الخلاصة

1-2 مقدمة :

تعود الأهمية السياسية للبرلمانات من كونها أحد التعبيرات عن الحالة السياسية، في ظل نزوع العالم وتوجهه نحوالتحولات الديمقراطية الّتي يمكن للحرية أن تنموفي بيئاتها ومناخاتها المختلفة، حيث يتمسك الناس بافتراض شائع هوأن الحرية يمكن أن تنمووتكبر في ظلال الديمقراطية. إلا أن مونتيسكيوفي حديثه عن الحريه السياسية يرى أنها لا تتكون من الحرية المطلقة وغيرالمقيدة، ولكنها تتكون من حرية القيام بما يجب أن تقوم به (مجاهد، 1992) .

ومن المؤسسات الّتي تتربع على قمة المؤسسة التشريعية (البرلمان)، حيث يشكل الأساس الصلب الّذي تتكئ عليه الأنظمة السياسية في شرعيتها، والمحافظة على أمنها واستقرارها. فالأنظمة السياسية الّتي تحكمها القوانين وليس الأفراد تحمي شعوبها وتنأى بهم عن ظوهر الاستبداد، الّذي قد يقع من بعض المؤسسات الرسمية أوموظفي الدولة من أصحاب القرار في ظل غياب الرقابة .

شكلت الحياة التشريعية والنيابية جزءاً مهماً من التطور السياسي الّذي شهده الأردن منذ مطلع القرن العشرين، فقد كانت البلاد تخضع للإدارة العثمانية، حيث شارك أهل الأردن في مجلس المبعوثان العثماني في بدايات القرن المنصرم، ومرت هذه الحياة بمراحل متعددة ومختلفة، وكان لكل منها ظروفه الخاصة السياسية والاجتماعيَّة المختلفة. ويمكننا دراسة هذا التطور للحياة التشريعية والنيابية في شرق الأردن من خلال ثلاثة مطالب هي: التغير في الحياة التشريعية والنيابية من سنة (1918-1989)، وعودة الحياة البرلمانية (1989 – 2012) وواقع المرأة ومشاركتها السياسية في البرلمان الأردنيّ .

وتتناول هذه الدراسة المجلس النيابي السابع عشر بخصوصية ،وذلك للتغيرات والتعديل الدستوري الّذي تناول العديد من الجوانب المتعلقة بتعديل قانون الانتخاب وزيادة عدد الكوتا، فقد أجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر في 2013/1/23 وفق قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012، حيث شهد هذا المجلس ارتفاعاً في عدد المقاعد النيابية من 120 إلى 150 مقعداً، كما خُصصت مقاعد للقوائم الوطنية عددها (27) مقعداً، وأصبح للناخب الحق بالإدلاء بصوتين (صوت للدائرة الانتخابيَّة المحلية، وآخر للدائرة انتخابيَّةالانتخابيَّة العامة)، وقد خُصص للكوتا النسائية 15 مقعداً، وقد شهد هذا المجلس وصول (18) سيدة إلى قبة البرلمان، استطاعت سيدتان الفوز من خلال دوائرهن الانتخابيَّة المحلية بعيداً عن الكوتا، وسيدة أخرى من خلال القائمة الوطنية (موقع مجلس النواب،2013)

2-2السلطة التشريعية والنظام السياسي في الأردن تاريخياً:

كانت منطقة شرق الأردن جزءاً لا يتجزأ من سوريا الطبيعية، وقد ارتبطت بها ارتباطاً عضوياً عبر القرون، حين سيطر العثمانيون على شرق الأردن حوالي عام 1516م من ضمن سيطرتهم على بلاد الشام، فعاشت البلاد العربية ومنها شرق الأردن في ظل الحكم العثماني مدة تزيد على أربعة قرون، وكانت الفوضى والفتن منتشرة وسائدة في المنطقة الأردنيّة ، فلم يعمل العثمانيون على إصلاح الأحوال وتوطيد أركان الأمن وتأمين الاستقرار إلا بالقدر الّذي كان يخدم مصالحهم . (د.الكسواني، 1983) .

واكتسبت منطقة شرق الأردن أهمية خاصة بالنسبة للحكومة العثمانية لوقوعها على طريق الحج، حيث تمر بها قوافل الحجاج العثمانيين، لذا حرصت الحكومة العثمانية على بناء سلسلة من القلاع والبرك لتسهيل مهمة الحجيج، وتم عقد اتفاقيات مع شيوخ القبائل الّتي تقيم على مقربة من الطرق المؤدية إلى الحجاز، وكانت تدفع لهم بموجبها مبالغ من المال مقابل محافظتهم على الأمن والإشراف على الآبار، ومنها قبائل بني صخر والحويطات والسرحان والسردية وغيرها .

ولعدم توفر جهاز حكومي ثابت أوسلطة كافية لتوطيد الأمن والنظام ، فقد أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار والأمن، وتحولت المنطقة إلى مسرح من الفوضى والاضطراب، ومرتعاً للغزوات والحروب بين القبائل البدوية من جهة وسكان القرى من جهة أخرى . (الماضي وموسى، 1988).

قررت الحكومة العثمانية في عام 1851م أن تؤلف في المنطقة الواقعة ما بين نهري اليرموك والزرقاء قضاء مركزه إربد، يتبع متصرفية حوران، وعينت له قائم مقام، وجعلت من المنطقة الواقعة بين وادي الزرقاء شمالاً إلى وادي الموجب جنوبا قضاء آخر أسمته قضاء البلقاء ومركزه السلط ويتبع متصرفية نابلس، (د. محافظة 1989 م .)

أ- شرق الأردن في عهد الثورة العربية الكبرى:

أعلن الشريف الحسين بن علي قيام الثورة العربية الكبرى، وهدفها تحرير البلاد العربية وتوحيدها وتأسيس حكومة عربية مستقلة. وقام الحسين بثورته بالاتفاق مع القوميين والأحرار العرب، وبايعوه بالزعامة مطالبينه أن يعلن الثورة ويتولى قيادتهم لتحقيق الحرية والاستقلال للبلاد العربية، وأعلنت الثورة العربية الكبرى في يوم 10 حزيران 1916، وتمكنت القوات العربية بمساعدة بريطانيا

من طرد القوات العثمانية، وبهذا خضعت شرق الأردن لإدارة الأمير فيصل الّذي شكل عدة ألوية في البلاد، هي : لواء الكرك ولواء البلقاء ولواء حوران. (الماضي وموسى، 1988).

استنجد العديد من وجهاء القبائل وأحرار البلاد في السورية ومناضليها بالشريف حسين من أجل إرسال حملة إلى الشام بقيادة أحد أبنائة ليتزعم الحركة المناوئة للفرنسيين، فأرسل الشريف حسين نجله ووزير خارجيته الأمير عبد الله إلى شرق الأردن على رأس قوة عسكرية من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي. وانتهى الحكم المحلي بوصول الأمير عبد الله إلى معان في 21/تشرين الثاني 1920م . (د. عواد، 1990)

وتشكلت أول حكومة في منطقة شرق الأردن، برئاسة (رشيد طليع) وأطلق عليه اسم (الكاتب الإداري) وعلى مجلس الوزراء (مجلس المشاورين)، وضمت هذه الحكومة بالإضافة إلى الرئيس سبعة أعضاء آخرين وهم : نائب العشائر، ومعاون نائب العشائر، ومشاور للداخلية، ومشاور للعدلية والصحة والمعارف، ومشاور للأمن والانضباط ومشاور للمالية وقاضي القضاة. (د.الغزوي،1985).

سعى الأمير عبد الله لاستقلال شرق الأردن والاعتراف الرسمي من قبل بريطانيا بهذا الاستقلال، وتم ذلك فعلاً في احتفال رسمي جرى في 25/أيار 1923م . (الماضي والموسى، 1980م.).

ب-المعاهدة الأردنيّة – البريطانية والقانون الأساسي لإمارة شرق الأردن:

وضع قانون أساسي لإمارة شرق الأردن في 16 نيسان 1928م، ونص على الاعتراف الكامل باستقلال شرق الأردن وعلى أن السلطة التشريعية والإدارية مخولة للأمير وسلالته من بعده . وهومن يعين رئيس الوزراء ويقيله أويقبل استقالته من منصبه، وهوالّذي يصدر ويصادق كافة القوانين ويراقب تنفيذها. ونص هذا القانون على تشكيل مجلس تنفيذي لإسداء المشورة للأمير يتكوَّن من رئيس الوزراء وأعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم الخمسة، يعينهم الأمير بناء على توصية من رئيس الوزراء، ويتكون من الموظفين الرئيسيين في الإدارة أومن نواب الأمة المنتخبين. كما نص هذا القانون أيضاً على أن السلطة التشريعية مناطة بالمجلس التشريعي والأمير .

وحددت مدة المجلس التشريعي بثلاث سنوات يجتمع خلالها في ثلاث دورات عادية، وتبدأ كل دوره منها في 21تشرين ثاني من كل سنة وتستمر ثلاثة أشهر . (موسى، 1990م) .

ومن القراءة العامة لهذا القانون الأساسي نلاحظ أنه قام بتركيز السلطات بيد الأمير، حيث منحه اختصاصات تشريعية وتنفيذية واسعة، فحكومة الانتداب ومن خلال هذا القانون، لا تريد أن تكون هناك مشاركة شعبية فاعلة في إدارة أمور البلاد، كما أنها شككت في إمكانية قيام حكم نيابي صحيح،لأن الشعب لم يبرهن على قدرته على تحمل مسؤوليات أكبر .

ج- استقلال شرق الأردن ودستور 1947 :

بعد إعلان المعاهدة ونشر القانون الأساسي عمَّت البلاد موجة من السخط والتذمر والاضطراب، وقدمت العرائض والاحتجاجات للحكومة والأمير وعصبة الأمم المتحدة، وتنادى الزعماء والمثقفون لعقد مؤتمر وطني للنظر ببنود الاتفاقية، وانعقد المؤتمر الوطني في عمان في 25 تموز عام 1928م، وانبثق عن هذا المؤتمر ميثاق أحدث مفارقة سياسية وطنية في تاريخ النضال الوطني الأردنيّ، واشتمل هذا الميثاق على تعديل القانون الأساسي وإعلان البلاد الأردنيّة دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية، ومبايعة الأمير عبد الله ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنيّة، تحت اسم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنيّة الهاشمية. ووضع للمملكة دستور جديد، في 7 كانون الأول 1946 م، وكان أهم ما ورد فيه مبدأ فصل السلطات، وأن يكون نظام الحكم ملكياً وراثياً نيابياً . ولكن لم يمنح هذا الدستور مجلس الأمة حق اقتراح القوانين، وأنيط هذا الحق برئيس الوزراء، ولكنه منح مجلس الأمة بعض الصلاحيات السياسية في مجال مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ومناقشة الموازنة العامة والموافقة عليها. وتم لاحقاً تعديل هذا الدستور ليحل مكانة دستور 1952، الّذي جاء نتيجة لتغير الواقع السياسي في المنطقة والظروف السياسية الّتي مرت بها القضية الفلسطينية وقرار الوحدة بين الضفتين.

وأخذ هذا الدستور بسيادة الشعب وأن الأمة مصدر السلطات، وهذا يعني أن هذا الدستور قد أخذ بالنظام الديمقراطي، وأهم ما ميز هذا الدستور أنه قرر تشكيل ديوان محاسبة لمراقبة إيرادات ونفقات الدولة وطرق صرفها، كما نظم الحقوق والحريات العامة. (غزوي، 1985م).

3-2 تطور الحياة التشريعية والنيابية في الأردن:

أ- البرلمان ودوره في التطور السياسي:

تتعدد وتتنوع الوظائف البرلمانية في النظم السياسية بحسب الأنظمة السياسية، وتكون وظيفة صنع السياسة هي الوظيفة الرئيسة الّتي تقوم بها البرلمانات في النظم السياسية المختلفة.(الصاوي،2000)

ومن أهم الوظائف الّتي يمارسها البرلمان :

ا - **التشريع:** في غالبية دول العالم تعتبر السلطة التنفيذية، المصدر الرئيس لمشروعات القوانين الّتي تعرض على البرلمان، وهذا يعني محدودية البرلمان في تقديم مشاريع القوانين، ولكن لازال هناك حق لأعضاء البرلمان في تقديم مشاريع قوانين وحرية التعديل. **(الصاوي،2000)**

ب - **الرقابة:** تقوم البرلمانات بوظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية باعتبارها تمثل الشعب الّذي وجدت هذه السلطة لأجلة، وهناك آليات عديدة تستخدم وسيلة للرقابة مثل: السؤال والمناقشة والاستجواب والتحقيق والاقتراح، بالإضافة إلى الرقابة المالية. **(الصاوي،2000).**

ج - **التعبير عن المصالح:** ويعتمد أداء هذه الوظيفة على طبيعة النظام السياسي ومدى السماح للنواب بتمثيل المصالح، وهي موجودة في النظام السياسي للمملكة المتحدة .

د - **التنشئة السياسية:** تعد هذه الوظيفة للبرلمان من أهم الوظائف؛ إذ يضم البرلمان أعضاء من مختلف الأطياف السياسية في البلاد، وهؤلاء يكونون على قدر عالٍ من الثقافة السياسية، وحتى حواراتهم ومناقشاتهم إذا ما تم حضورها إعلامياً تعتبر مهمة جداً في مجال التنشئة السياسية، وتخلق البرلمانات فكرة تمثيل الجماهير، ومن خلال التمثيل يكون البرلمان رمزاً للثقافة.

ه - **تقديم الخدمات لأبناء الدائرة:** تبرز هذه الوظيفة في برلمانات الدول النامية، نظراً لحاجة الناخبين وافتقار مدنهم وقراهم للخدمات الّتي كثيراً ما تماطل الحكومات في إيصال الخدمات لهم، بخاصة البنى التحتية، وطرق المواصلات والاتصالات والحاجات الضرورية للحياة اليومية، بغض النظرعن النظام السياسي المتبع، سواء أكان برلمانياً أورئاسياً، وقد تكون هذه الخدمات سبباً في ترشيحه لدورة برلمانية جديدة .

4-2التطورالبرلماني في الأردن:

شكلت الحياة التشريعية والنيابية جزءاً مهماً من التطور السياسي الّذي شهده الأردن منذ مطلع القرن العشرين، فقد كانت البلاد تخضع للإدارة العثمانية، حيث شارك أهل الأردن في مجلس المبعوثان العثماني في بدايات القرن المنصرم، ومرت هذه الحياة بمراحل متعددة ومختلفة، كان لكل منها ظروفها السياسية والاجتماعيَّة المختلفة والخاصة، وقد تغيرت الحياة التشريعية والنيابية من سنة (1918-1989م)، وعودة الحياة البرلمانية (1989-لغاية اليوم) (الحجاج، 1994) على النحوالتالي :

أولاً: **التغير في الحياة التشريعية والنيابية (1918-1921) .**

وهي فترة أواخر العهد العثماني من سنة 1918-1921 ، حيث شاركت منطقة شرق الأردن في مجلس المبعوثان، ومثّلها فيه النائبان توفيق المجالي عن لواء الكرك، والنائب سعد الدين المقداد عن لواء حوران. وفي فترة الانتداب البريطاني على الأردن اتخذت القرارات اللازمة لإنشاء حكومات محلية وإقامة إدارات منفصلة، وتم إرسال سبعة من الضباط السياسين البريطانيين لمساعدة الأهالي في الأردن لتنظيم وحكم أنفسهم .(حجاج، 1994).

ثانياً: المجلس النيابي الثاني 1950-1951:

في صباح 24 نيسان عقد مجلس الأمة الأردنيّ (الأعيان والنواب) جلسة افتتحها الملك عبد الله الأول بن الحسين، وأهم ما تمت مباحثته فيها كان مشروع قرار الوحدة بين الضفتين، وتمت الموافقة عليه بالإجماع، وتصديقه من الملك. وبعد عام واحد حُلَّ المجلس، وتمت الدعوة لانتخابات المجلس الثالث، وحُدِّد موعد الانتخابات في 29/آب /1951م، إلا أن الملك عبد الله بن الحسين الأول استشهد في القدس في 20/تموز/1951، ومع ذلك تمت الانتخابات في موعدها، وبلغت نسبة الانتخاب في الضفة الشرقية 51% وفي الضفة الغربية 50% . (خير، 1992).

ثالثاً: المجلس النيابي الرابع (1954-1956):

تم حل المجلس الثالث لمعارضته سياسة الحكومة وعدم تعاونه معها، لذا أجريت انتخابات للمجلس النيابي الرابع، الّذي شهد مقاطعة من إحدى القوائم الانتخابيَّة، وواجهت الحكومة العديد من المعارضة الّتي شككت بنزاهة هذه الانتخابات وصحَّتها، وخاصة أن الحكومة حاولت دخول حلف

بغداد، مما زاد من المعارضة لهذه الحكومة، لذا تم حل هذا المجلس في 28/آذار / 1955م. (خير، 1992).

رابعاً: المجلس النيابي الخامس (1956-1961):

كانت انتخابات هذا المجلس أكثر نزاهة وتمت في أجواء من الحرية، فقد وصل العديد من ممثلي الأحزاب إلى المجلس، ولكن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً في عام 1957 م بحل جميع الأحزاب، باستثناء حزب جماعة الإخوان المسلمين، وكان من أهم إنجازات هذا المجلس إلغاء المعاهدة البريطانية، وإقرار دستور الاتحاد العربي بين الأردن والعراق. كما تمت زيادة مقاعد هذا المجلس إلى 50 مقعداً بدلاً من 40، وتم التمديد لهذا المجلس مدة سنة واحدة .

خامساً: المجلس النيابي السادس (1961-1962):

عُدِّل عدد مقاعد هذا المجلس من 50 مقعداً إلى 60 مقعداً، وتم حل هذا المجلس لعدم الانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

سادساً: المجلس النيابي السابع (1962-1963):

تم حله بسبب حجب الثقة عن حكومة سمير الرفاعي.

سابعاً: المجلس النيابي الثامن (1963-1966):

وتم حله أيضاً لفقدان التعاون مع السلطة التنفيذية.

ثامناً: المجلس النيابي التاسع:

وقد أكمل هذا المجلس مدته القانونية، واستمر حتى عام 1976، وتم التمديد له عدة مرات،وذلك لتعذر إجراء انتخابات بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وتم حله في 7 شباط 1976 ، وبقي منحلاً حتى عام 1984 ، ودعي لدورة استثنائية لتعديل المادة (73) من الدستور، وأصبح يحق للملك حل مجلس الأعيان أوإعفاء أي عضومن أعضائه. (خير، 1992).

المجلس الوطني الاستشاري:

وجه جلالة الملك الحسين رسالة إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت مضر بدران، يدعوه فيها إلى وضع قانون مؤقت لإنشاء المجلس الوطني الاستشاري، لرفع عبء التشريع عن السلطة التنفيذية

لوحدها، وأن لا يعد بديلاً عن الحياة البرلمانية ،وإنَّما لسد الفراغ الدستوري إثر النتائج الَّتي ترتبت على مؤتمر القمة العربي في الرباط، الَّذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تجميد الحياة البرلمانية في الأردن، وفي 16 نيسان 1978 صدر القانون المؤقت الَّذي تم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري .

وقد كانت مهمته إسداء النصح والمشورة ومناقشة السياسات العامة، والنظر في التشريعات والقوانين الَّتي سنتها الحكومة، وتم تشكيل هذا المجلس ثلاث مرات بواقع سنتين لكل مجلس . (الدعجة، 1996).

مجلس النواب العاشر (1984-1988):

هونفسه مجلس النواب التاسع، حيث جرت انتخابات فرعية في الضفة الشرقية للمقاعد الشاغرة، وتم اختيار عدد من الأشخاص للمقاعد الشاغرة عن دوائر الضفة الغربية، حسب التعديلات المقررة في الدستور، ودون إجراء انتخابات جديدة، واعتبر هذا مخالفاً للدستور . ((الدعجة، 1996).

عودة الحياة البرلمانية (1989-2001):

يعيد بعض الباحثيين عودة الحياة البرلمانية والديمقراطية إلى الأردن في هذه الفترة لعدة أسباب، منها أحداث معان في نيسان 1989، وأن الحكومة والملك قد عقدا العزم على إحياء الحرية والديمقراطية الَّتي عرفها الأردن في الخمسينيات، وقد تم العفوفي تلك الفترة عن المعارضين السياسيين والفارين في الثمانينيات. إضافة إلى أسباب أخرى كالأزمة الاقتصاديَّة الَّتي كان الأردن يمرُّ بها، وارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة 30% ، وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار إلى 40%عام 1989 ، كما كان هناك مقتضيات دستورية ومتغيرات دولية وإقليمية وتحولات ديمقراطية أثرت على الساحة السياسية الأردنيّة عجلت بعودة الحياة البرلمانية. (زرد ، 1990).

أ مجلس النواب الحادي عشر (1989- 1993):

لقد أجري العديد من التعديلات على قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986، الَّذي جرت الانتخابات لمجلس النواب الحادي عشر بموجبه، بحيث تم تعديل عدد مقاعد المجلس إلى (80) ثمانين مقعداً بدلاً من من (60) ستين مقعداً، وتم تقسيم المملكة إلى (20) عشرين دائرة انتخابيَّة، وتم إدخال عشرين تعديلاً طفيفاً على القانون دون المسِّ بطريقة الانتخاب الَّتي كانت تعتمد على الانتخاب بالقائمة المفتوح . وقد جرت الانتخابات النيابية للمجلس الحادي عشر في 8 تشرين الثاني عام 1989،

كما برز دخول المرأة مجال الترشح، فقد تنافست (12) مرشحة في سبع دوائر من أصل عشرين (زر، 1990).

وقد بينت إحدى الدراسات الميدانية الّتي قام بإجرائها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنيّة أن (73%) من العينة الّتي خضعت للدراسة راضون عن أداء المجلس وإنجازه، وأعرب (21%) عن عدم رضاهم ، و(6%) بأنهم لا يعرفون. (أبورمان، 1989)

ب- مجلس النواب الثاني عشر (1993-1997):

تمت هذه الانتخابات بموجب القانون المؤقت رقم 15 لسنة 1993 قانون الصوت الواحد للناخب الواحد. وفي ظل الميثاق الوطني الأردنيّ الّذي اشتمل على وفاق وطني قام على أسس مشتركة لوضع إطار فكري وسياسي ينظم العلاقة بين مؤسسات الحكم والمجتمع بكافة مستوياته، وبلغ عدد المرشحين النهائي 534 مرشحاً. وتميز المرشحون بأنهم كانوا من ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية والخبرة، فكان منهم (22) يحملون شهادات الدكتوراة، و(22) محامياً و(12) مهندساً، و(13) صحفياً وثلاث نساء . (إنجازات مجلس النواب الحادي عشر).

ج. مجلس النوب الثالث عشر (1997-2001):

تمت الانتخابات لهذا المجلس أيضاً وفق قانون الانتخاب بالصوت الواحد، وتميزت هذه الانتخابات بأن واحداً وعشرين مرشحاً من الّذين سبق ترشُّحهم قد تم إعادة انتخابهم، وقد غلبت الصبغة العشائرية على هذا المجلس والوجود الحزبي المعتمد على العشيرة، وغابت المعارضة الحزبية المنظمة في هذا المجلس، كما غاب تمثيل حزب جبهة العمل الإسلامي الّتي قررت مقاطعة الانتخابات في حينها، لاعتراضهم على قانون الصوت الواحد .(إنجازات مجلس النواب الحادي عشر)

د. مجلس النواب الرابع عشر (2003-2007):

أجريت انتخابات هذا المجلس أيضاً وفق قانون انتخاب الصوت الواحد، حيث قسمت المملكة إلى 45 دائرة انتخابيَّة، وتمت زيادة عدد مقاعد البرلمان من 80 مقعداً إلى 110 مقاعد، وخصص 6 مقاعد للنساء على الكوتا النسائية، وهي أول مرة تحصل في قوانين الانتخاب الأردنيّ بهدف إعطاء الدور للمرأة الأردنيّة لتكون جزءاً من البرلمان بعدما فشلت في الوصول في الدورات السابقة، باستثناء حالة واحدة عام 1993 .(المشاقبة،2015.)

هـ - مجلس النواب الخامس عشر (2007-2009):

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 2009/11/23 بحل مجلس النواب الخامس عشر اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2009/11/24، كما صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب وفق أحكام القانون (مركز القدس للدراسات السياسية).

و- مجلس النواب السادس عشر(2010-2012):

أجريت انتخابات هذا المجلس وفق النظام الانتخابي المختلط (صوتين لكل ناخب)،ونظام الدوائر الوهمية، الّذي اعتبر بحسب استطلاعات الرأي غير عادل، لعدم اعتبار السكان معياراً أساسياً للتوزيع، وذلك بحسب دراسة أعدها (مركز القدس للدراسات السياسية).

وقد تم حل المجلس السادس عشر قبل عامين من انتهاء مدته الدستورية، وعزت المرجعيات العليا في الدولة السبب إلى "الإصلاح السياسي". ورافق حل هذا المجلس تعديلات دستورية قضت بأن تجرى انتخابات نيابية خلال 4 أشهر من تاريخ الحل وإلا سيستعيد المجلس كامل سلطته الدستورية ،ولا يجوز إجراء الانتخابات في أي حال من الأحوال (مركز القدس للدراسات السياسية).

ز- مجلس النواب السابع عشر:

دخلت الحياة السياسية في الأردن مرحلة جديدة بانتخاب مجلس النواب السابع عشر الّتي جرت يوم الثالث والعشرين من كانون ثاني/ يناير 2013، وهذه الانتخابات هي الأولى الّتي تجري في البلاد منذ التعديلات الدستورية النادرة الّتي تمت في سياق عملية الإصلاح الّتي كانت نتيجة طبيعية لموجة "الربيع أوالثورات العربية". كما جاء هذا البرلمان نتيجة لأول قانون انتخاب في تاريخ الأردن يدمج بين نظامي "الصوت الواحد" و"التمثيل النسبي"، وذلك في إطار محاولة النظام تحفيز الأحزاب السياسية ودفعها لمزيد من المشاركة (عايش، 2013).

وقد أبدت الحركة الاسلامية- وهي أقوى الّتيارات السياسية في الأردن- عدم رضاها عن الإصلاحات الّتي تمت في البلاد، بما في ذلك التعديلات الدستورية، وقانون الانتخاب الجديد. وتبعاً لذلك دعت إلى مقاطعة هذه الانتخابات؛ إلا أن هذه الإصلاحات استطاعت بالمقابل استقطاب شريحة لا بأس بها من الراغبين في المشاركة، وأظهرت إلى السطح قوى سياسية لم تكن تجد فرصتها (حزب الوسط الإسلامي مثلاً)، فضلاً عن أن ثلث أعضاء البرلمان الجديد يجلسون لأول مرة تحت قبته.

كما استطاعت هذه الانتخابات أن تستقطب أعلى عدد من المرشحين في تاريخ المملكة للمنافسة على مقاعد البرلمان؛ إذ تنافس 1518 مرشحاً على 150 مقعداً هي إجمالي مقاعد مجلس النواب الأردنيّ، ما يعني أن القانون الجديد للانتخابات وإن تعرض لنقد واسع من المعارضة، وخاصة الحركة الإسلامية، إلا أنه أغرى فئات أخرى للمشاركة والحصول على مقاعد في البرلمان.

وتبنى الملك عبد الله الثاني بن الحسين لأول مرة فكرة الحكومة البرلمانية، والتشاور مع مجلس النواب وكتله السياسية قبل تعيين رئيس الوزراء، وهوما يعطي المرحلة السياسية الّتي يقبل عليها الأردن لوناً آخر، بل ويضفي شكلاً آخر على النظام السياسي.

التعديلات الدستورية:

لا يمكن قراءة المستقبل السياسي للأردن دون المرور بالتعديلات الدستورية التاريخية الّتي تم إدخالها على الدستور الأردنيّ في 1 تشرين أول/ أكتوبر 2011، وهي أول تعديلات تجري على الدستور منذ العام 1984؛ أي إنها الأولى أيضاً الّتي تتم في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

وتحتاج التعديلات الدستوية لموافقة ثلثي أعضاء مجلسي البرلمان، وليس الأغلبية المطلقة، وفقاً للمادة (126) الّتي تشترط موافقة الثلثين ثم مصادقة الملك، خلافاً للقوانين العادية الّتي يشترط الدستور لتعديلها أوإقرارها أوإلغائها موافقة الأغلبية فقط (50% +1). (الدستور الأردنيّ مع تعديلاته،2010)

وقد شهد الدستور الأردنيّ ستة تعديلات فقط خلال فترة ستين عاماً فقط، من بينها أربعة تعديلات تمت خلال السنوات الأربع الأولى لإصداره.

وشملت التعديلات الأخيرة في 2011 أوسع عملية تعديل دستوري في الأردن على الإطلاق، حيث طالت التعديلات 39 مادة من أصل 131 مادة، هي إجمالي مواد الدستور الأردنيّ، وطالت التعديلات الجديدة مناحي سياسية عديدة، كان أبرزها –ولأول مرة في تاريخ المملكة- جواز مقاضاة الوزراء أمام القضاء المدني ومثولهم أمام النيابة العامة، بعد أن كانت محاكمة الوزراء طوال السنوات الماضية منوطة بالمجلس العالي لتفسير الدستور.(تعديل الدستور الأردنيّ لسنة 2011).

وبتحليل مضمون التعديلات الدستورية للعام 2011 نجد أن أهم ما ورد فيها هوتأسيس "المحكمة الدستورية" لأول مرة في تاريخ المملكة، وشكّلت هذه المحكمة حلاً جزئياً لمعضلة القوانين المؤقتة الّتي تصدرها الحكومة (السلطة التنفيذية) عندما يكون البرلمان غائباً.

وبتأسيس المحكمة الدستورية أصبح لدى القضاء سلطة البتّ في دستورية القوانين، ولديه السلطة في الحكم ببقائها أوبوقف العمل بها، وهوما يشكل في النهاية حماية للتشريعات من تغوُّل السلطة التنفيذية.

وفي ظل الدستور الأردنيّ الجديد أصبح الوزراء –لأول مرة في تاريخ المملكة- عرضة للمساءلة القانونية، وعليهم المثول أمام المحاكم النظامية والنيابة العامة للتحقيق معهم، وفي حال تم توجيه تهمة لوزير فإنه يوقف عن العمل فوراً (بموجب المواد: 55، 56، 57).

بهذه التعديلات الّتي تمثل التغيير الأكبر الّذي يطرأ على الدستور الأردنيّ منذ صدوره عام 1952 ، يكون الأردن قد نجح في تمرير حزمة من الإصلاحات السياسية المهمة الّتي تؤثر بكل تأكيد في شكل الحياة السياسية، كما أن الدستور يكون قد اتجه إلى منح الأردنيّين مزيداً من الحقوق والحريات.

قانون الانتخاب للعام 2012:

في أول تموز/ يوليو2012 صدر قانون الانتخاب الّذي بموجبه جرت انتخابات مجلس النواب السابع عشر، في الثالث والعشرين من يناير 2013،(الموقع الإلكتروني لهيئة الانتخاب).

ويمثل القانون رقم 25 لسنة 2012 أول قانون انتخاب في تاريخ المملكة يتبنى مبدأ "التمثيل النسبي"، حيث لم يسبق للأردنيين أن مارسوا عملية انتخابيَّة تقوم على هذا المبدأ الّذي يعتبر أحد عوامل تعزيز المشاركة الحزبية في البرلمان، وأحد عوامل تطوير العملية الانتخابيَّة لتقوم على انتخاب الأكفأ وصاحب البرنامج الّذي يعتقد الناخبون أنه الأفضل.

و"يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسبي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أومتناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان).

لكن قانون الانتخاب الأردنيّ شكل عملية دمج بين نظام "التمثيل النسبي" ونظام الصوت الواحد، حيث خصص 27 مقعداً فقط من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 150 مقعداً للقوائم الوطنية المغلقة، الّتي غالباً ما تكون قوائم حزبية، بينما تم تخصيص 15 مقعداً للنساء كـ"كوتا" في المجلس، شريطة عدم منح مقعدين من هذه "الكوتا" لنفس الدائرة الانتخابيَّة، أما الغالبية الساحقة من مقاعد المجلس (123 مقعداً) فيتم انتخابها بناء على نظام الصوت الواحد، بما في ذلك الدوائر الانتخابيَّة الّتي يمثلها أكثر من نائب واحد في البرلمان.

وتضمن قانون الانتخاب لعام 2012 الحد من بعض المظاهر الَّتي كانت محل انتقاد واسع خلال الدورات الانتخابيَّة السابقة، وفي مقدمة هذه المظاهر "المال السياسي" أوظاهرة "شراء الأصوات"، وهوما جرَّمه القانون الجديد بحسب المادة 25 من القانون. كما نص القانون على أن من يتورط في عملية شراء أصوات، أومن يبيع صوته من الناخبين، أومن يقوم بعمليات وساطة وسمسرة لذلك، فإنه يواجه السجن مدة تصل إلى ثلاث سنوات.

وتمكنت 9 أحزاب من الوصول إلى قبة البرلمان ولوبتمثيل ضعيف جداً، من بينها 7 أحزاب فازت بمقاعد عن "القوائم الوطنية"، وحزبان فقط وصلا إلى البرلمان بموجب الدوائر الانتخابيَّة المحلية على قاعدة قانون الصوت الواحد.(نفس المصدر، جريدة الدستور).

2-5 واقع المرأة ومشاركتها السياسية في البرلمان الأردنيّ تاريخياً :

"أصبحت قضايا المرأة من أهم القضايا الَّتي انشغل بها العالم منذ أكثر من قرن بصورة عامة، والعالم الإسلامي بصورة خاصة، وهي قضية تستحق هذه العناية، لأنها تتعلق بنصف المجتمع الَّذي إن تخلف فقد تخلف المجتمع بأسره، وإن تطور فقد تطور المجتمع كله. وقد نالت قضية المشاركة السياسية للمرأة عناية أكبر، بل إثارة أكثر، واختلف حولها الناس بين مُفْرط، ومُفرّط ، وبين مجحف بحق المرأة، ومضيع للثوابت" (داغي,2006).

ولكن حقوق المرأة السياسية قد طرحت في القرن العشرين من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث بدأ العمل في التوسع في دراسة الحقوق والحريات المعلَّقة وتدوينها في شكل قانون ملزم، ونتج عن هذه العملية بروز وثائق هامة لها صلة مباشرة بوضع حقوق المرأة ،ولا سيما في المجال السياسي كالاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة سنة 1952م، والاتفاقية الخاصة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الَّتي أقرت عام 1979 وبدأ تنفيذها عام 1981، والأهم في هذه الاتفاقية أنها حددت وبشكل دقيق المجالات العالمية لهذه الحقوق، وذلك من خلال ما نصت عليه مواد هذه الاتفاقية من ضرورة وكفالة المساواة مع الرجل في:

- التصويت في جميع الانتخابات.
- الأهلية للترشيح
- المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها
- شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.
- المشاركة في منظمات وجمعيات غير حكومية.

- تمثيل الحكومة في المستوى الدولي.
- المشاركة في المنظمات الدولية.-

ولكن أبرز سمات هذه الاتفاقية تأكيدها الصريح على الهدف المتمثل في تحقيق المساواة الفعلية إلى جانب المساواة القانونية، وهوما انعكس على عدد من المواثيق والإعلانات الدولية الأخرى، وآخرها الصادر عن مؤتمر المرأة العالمي الرابع الَّذي انعقد في بكين عام 1995"(داغي،2006)

استبعدت المرأة الأردنيّة من المشاركة السياسية لعقود طويلة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921. فكانت المشاركة السياسية في مرحلة ما قبل الاستقلال حكراً على الرجال.

ويعود اهتمام المرأة بالشأن العام في الأردن إلى ما بعد الاستقلال في عام 1946 ،حيث توافق ذلك مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما وضع الدستور في عام 1952، الَّذي ظهرت بموجبه تنظيمات سياسية عملت بحرية كاملة. وطالبت تلك التنظيمات بالمشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص في مجتمع لم يكن ينظر إلى المرأة أكثر من كونها ربة منزل وظيفتها الأساسية تربية الأطفال. وعلى الرغم من هذه المقولة فإن المرأة مارست أدواراً اقتصادية مهمة تمثلت بتأمين حاجات الأسرة من خلال العمل في الحقل والماشية جنباً إلى جنب مع الرجل. وإذا ما أدركنا أنه كان يُقصد بالمشاركة، الوظيفة العامة ،فإن الرجال كانوا يعزفون عن الوظيفة بسبب تدني مستوى الدخل المتأتي من تلك الوظائف.

"ويتجسد واقع المرأة السياسي في الفترة اللاحقة لانتخابات 1989 حيث تعتبر تجربة حية يمكن القياس عليها، وحققت المرأة إنجازات على مستوى المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية،لأن الفترة السابقة شهدت تعطيلاً للحياة النيابية بسبب احتلال الضفة الغربية، مع العلم أن قانون الأحزاب السياسية صدر عام 1992 بعد صدور الميثاق الوطني الَّذي يعتبر وثيقة عمل سياسية تؤسس لمرحلة جديدة من المشاركة السياسية والحراك السياسي للمجتمع الأردنيّ على كافة المستويات.

ويلاحظ أن المرأة الأردنيّة -مع مرور الزمن- أصبحت أكثر وعياً بحقوقها السياسية وأهمية دورها في المجتمع، أما أهم الحقب الَّتي شهدت توجهاً نحوالمشاركة السياسية فهي حقبة الخمسينات من القرن الماضي، إذ إنها حقبة مهمة ،حيث شاركت المرأة متأثرة بالمد القومي، بسبب الأخطار الَّتي واجهتها المنطقة بفعل الخطر الصهيوني، فأبدت وعياً سياسياً، كما مارست أدواراً اجتماعية مهمة في

حقبة الستينيات من القرن المنصرم، كما لعبت الأحزاب السياسية دوراً مهماً في حقبة الخمسينيات في توعية النساء وجذبهن للعمل السياسي، حيث تم إنشاء الاتحاد النسائي الأردنيّ عام 1954 برئاسة أول محامية أردنية إميلي بشارات، ومن خلال الاتحاد النسائي انتزعت موافقة من مجلس الوزراء بتاريخ 1955/10/2 على حق التصويت الَّذي حصر ذلك بالمرأة الَّتي أنهت تعليمها الابتدائي. وفي الستينيات من القرن المنصرم تركزعمل المرأة على الأنشطة والأعمال الخيرية والتطوعية . وبتوجيه من القيادة السياسية واستجابة لمطالبها صدر قانون معدل لقانون الانتخاب عام 1960 ينص على إعطاء المرأة حق الانتخاب، إلا أن هذا الحق لم يمارس بسبب تعطل الانتخابات إثر احتلال الضفة الغربية. وفي عام 1974 تم إقرار حق المرأة في الانتخاب والترشيح ، كما أن الحكومة كانت قد سمحت بقيام الاتحاد النسائي، وتميز نشاط الاتحاد بالطابع السياسي الواضح، مما وتَّر العلاقة بالحكومة فحل عام 1981، وأعيد بعد عودة الحياة الديمقراطية عام 1989 باسم اتحاد المرأة الأردنيّة، كما شجعت السلطات عام1981 على تأسيس الاتحاد النسائي الأردنيّ العام من الجمعيات النسائية الخيرية القائمة بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعيَّة رقم 33 ، وما زال هذا الاتحاد قائماً، وضم 70 جمعية خيرية نسائية. ويحظر القانون على هذا الاتحاد أن يقوم بأي نشاط سياسي، كما تأسست اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عام 1992 برئاسة الأميرة بسمة بنت طلال، وتعتبر هذه الهيئة منبراً للسياسات المتعلقة بالمرأة ،وذلك بقرار من مجلس الوزراء، وروعي في تشكيل اللجنة الشمولية في تمثيل القطاعات النسائية الرسمية والأهلية المعنية بالمرأة، وقد وضعت هذه اللجنة في مؤتمر وطني عام 1993 الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، كما تأسس تجمع لجان المرأة الوطني الأردنيّ عام 1995 برئاسة الأميرة بسمة، وغطت فروعة محافظات المملكة. ويهدف هذا التجمع إلى حشد طاقات المرأة الأردنيّة وتنظيمها وتوجيهها إلى ما يحقق أهدافها في تحسين واقع المرأة والنهوض به، وتفعيل دورها .وفي عام 1996 أنشئ مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، لتوفير المعلومات والتسهيلات للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة "(ثيبات، 2008)

وتعتبر مشاركة المرأة في المجال السياسي محدودة نسبياً في الأردن، ويعزى هذا في أغلب الأحيان إلى ضعف التمكين السياسي للمرأة،بالرغم من أن نسبة النساء الحاصلات على تحصيل علمي مرتفع في الأردن، ومع ذلك لم تنعكس بعد على زيادة المشاركة السياسية. والسؤال الَّذي يطرح هنا هو:كيف نفسر ضعف التمكين السياسي للنساء وما يمكن فعله في هذا الشأن؟

- مستوى المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية :

وبينت دراسة استطلاعية للدكتور محمد جهاد الشريدة بعنوان "المرأة الأردنيّة في المجال السياسي" صدرت في كانون ثاني 2002 أنَّ موضوع مشاركة المرأة الأردنيّة في الأنشطة السياسية ما يزال يتأرجح بين التأكيد والمعارضة أوالرفض، في مناخ تسعى من خلاله الكثير من الفعاليات والتنظيمات النسائية إلى تأكيد هذا الحضور وترسيخه بصعوبة كبيرة.

وقد أمكن الاستخلاص من نتائج الدراسة أن نسبة ملحوظة من أبناء المجتمع الأردنيّ يؤيدون عمل المرأة في المجال السياسي، على عكس ما يتوقعه البعض، من أن تأييد المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي ما زال متدنياً. ويلاحظ أيضاً أنَّ النسبة الغالبة على أفراد العينة يعتقدون بأنه لا يوجد تأثير لتكوين المرأة البيولوجي على العمل في المجال السياسي، كما تبين أنَّ النسبة الغالبية من أفراد العينة يعتقدون أنَّ التأهيل العلمي العالي للمرأة يزيد من قدرتها ويحسن أداءها في العمل في المجال السياسي، إلا أن الملاحظ أيضاً أن المجتمع ما زال يرى أن عمل المرأة في هذا الميدان يؤثر بشكل سلبي على دورها في تنشئة أطفالها والاهتمام بشؤون أسرتها.

وتبين أن ما يزيد على نصف حجم مجتمع البحث، لا يؤيد تخصيص حصة محددة للنساء في عضوية مجلس النواب، كما أن أفراد العينة يعتقدون بأن دور المرأة الأردنيّة في مناقشة القضايا السياسية ما زال حتى الآن غير فاعل. وهناك قضية جديرة بالإشارة إليها، وهي أن غالبية المجتمع الأردنيّ يرى أنَّ العقيدة الدينية لا تعارض عمل المرأة في المجال السياسي على عكس ما يروج له البعض.

وكانت المرأة الأردنيّة قد صوتت لأول مرة في الانتخابات النيابية الفرعية عام 1984، ولم تترشح أية امرأة للانتخابات في عام 1989، وفي الانتخابات العامة ترشحت 12 امرأة للانتخابات ولم تحصل أيٌّ منهنَّ على مقعد من أصل 80 مقعداً. وفي انتخابات 1993 تنافست ثلاثة نساء في الانتخابات وفازت مرشحة واحدة بمقعد. وفي عام 1994 ترشحت أربع نساء للانتخابات لكنهن لم يحصلن على تصويت ودعم كافٍ للحصول على مقعد واحد. وفي عام 2001 في الانتخابات الفرعية تم اختيار مرشحة من قبل أعضاء مجلس النواب. وفي عام 2003 في الانتخابات النيابية ترشحت 54 امرأة للانتخابات. وتميزت هذه الانتخابات بتقديم نظام الحصص (الكوتا) بستة مقاعد من أصل 110 مقاعد في المجلس، وفازت ست نساء بمقاعد الكوتا، ولم تستطع أية امرأة الفوز بأي مقعد خارج نطاق الكوتا. وعند الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الناخبات النساء كان مساوياً (كما في انتخابات 2003) أويزيد عن عدد الناخبين الرجال .

أدركت القيادة السياسية في الأردن عقب انتخابات عام 1997 الّتي فشلت النساء فيها، أهمية مشاركة المرأة في مجلس النواب، ولكن كل التجارب الانتخابيَّة الّتي جرت في الأردن منذ عام 1989 لغاية اليوم أثبتت أن المرأة لا تستطيع الوصول إلى البرلمان وفق التنافس الطبيعي مع الرجل، باستثناء حالات محددة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، لذلك بدأ البحث عن شكل مناسب يضمن أن تكون المرأة ممثلة في البرلمان، على الرغم من أن نسبة عدد الإناث في الأردن ممن يحق لهن الانتخاب تبلغ نحو52 في المائة من مجموع الناخبين في الأردن. .

وبدا الحديث بشكل جدي عن إمكانية إيجاد كوتة للمرأة قبيل انتخابات عام 2003، حيث تم تعديل قانون الانتخاب لكي يتاح للمرأة الدخول إلى البرلمان من خلال تخصيص كوتا للمرأة؛ إذ تم تخصيص ستة مقاعد للمرأة وفق الكوتا، وتم وضع تعديل خاص في القانون لهذا الغرض؛ ونص التعديل على تخصيص ستة مقاعد للمرأة في المجلس وفق نظام الكوتا، وتم رفع الكوتا الخاصة بالمرأة في انتخابات 2010 إلى 12 مقعداً بعدد المحافظات في الأردن، ثم زيادة مقاعد الكوتا للمرأة في انتخابات 2012 إلى 15 مقعداً نيابياً، بحيث يخصص مقعد لكل محافظة، إضافة إلى مقعد لكل دائرة من دوائر البدوالثلاث. ولا يحرم قانون الانتخاب المرأة من الحصول على مقاعد أكثر من ذلك؛ إذ تستطيع المرأة أن تنافس على جميع مقاعد مجلس النواب في الأردن البالغة 150 مقعداً، وكل امرأة تفوز بمقعد عن طريق التنافس لا تحسب من الكوتا بل يزداد عدد مقاعد النساء، وهوما حدث في انتخابات 2012 ؛ إذ فازت ثلاث نساء عن طريق التنافس وهنَّ مريم اللوزي عن إحدى دوائر العاصمة عمان، كما فازت النائبة وفاء بني مصطفى بمقعد عن طريق التنافس في محافظة جرش، فيما فازت النائبة رلى الحروب بإحدى المقاعد المخصصة للقائمة على مستوى صوت وطن. **http://www.majalla.com/arb/2013/07/article55246673**

وبناءً على ما تقدم من مجموعة الدراسات والتقارير الّتي وضحت تطور واقع المرأة ، فإن النساء الأردنيّات وصلن إلى البرلمان، وإن كنَّ الأقل تمثيلاً بين النساء على مستوى برلمانات العالم، وبعيداً عن أدائهنَّ البرلماني الّذي لم يكن أقل أهمية عن أداء زملائهن البرلمانيين، فإنه يعد إنجازاً بحد ذاته في ظل معوقات وتحديات اجتماعية ، وقانونية، وسياسية وثقافية.

وبناءً على المعطيات سيظل السؤال مطروحاً عن إمكانية وجود تطور ملحوظ على الواقع السياسي للمرأة الأردنيّة، وعمّا إذا سيكون هناك وجود لقضايا المرأة الأردنيّة في البرلمان؟ وما هي القضايا

الّتي تم ويتم تبنيها عادة من قبل مجلس النواب فيما يتعلق بحقوق المرأة؟ وما إذا كان الفكر البرلماني مؤيداً أومعارضاً للمرأة وقضاياها؟.

6-2المراحل التاريخية لتطور تناول قضايا المرأه في مجالس النواب :

اكتسبت دراسة المرأة في البرلمان خاصة، والمرأة والمشاركه السياسية عامة أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، وجاء هذا ردّ فعل لإثارة قضايا حقوق المرأة في العالم، ورد فعل جزئياً أيضاً للمؤتمرات العالمية للمرأة . وقد خرجت أول دراسة عن أوضاع المرأة في برلمانات العالم عام 1975، على أثر انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة في المكسيك، وتم هذا الجهد من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. ثم مع تطور مجال دراسات المرأة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، بدأ هذا الموضوع يحظى بأهمية متصاعدة، وتشكلت لجان دولية من جانب المؤتمرات العالمية والاتحاد البرلماني الدولي عكفت على رصد الظاهرة وتحليلها وتحديد المعوقات الّتي تواجه المرأة في الانتخابات. ومن ذلك اللجنة الدولية البرلمانية الّتي تعقد اجتماعاتها سنوياً منذ 1978 لمناقشة هذا الموضوع، ثم بدأت عملية تجميع منظمة للبيانات من كل برلمانات العالم، بدءاً من عام 1985 حتى الآن، وكان أحدث تقرير حول مشاركة المرأة في البرلمان، في عام 1994 . وقد توافرت سلسلة من القرارات الّتي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي ، منذ الثمانينات ، للعمل على توفير المساواة والحقوق السياسية المتساوية بين الرجل والمرأة ، كما صدر برنامج للعمل في جنيف عام 1994، ليرصد خطة تحرك عالمية لزيادة وزن المرأة في برلمانات العالم .وهذه الوثيقة على درجة عالية من الأهمية ، عنوانها " تصحيح عدم التوازن في الممارسة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية ".

وجاء في مقدِّمة هذه الوثيقة:" بعد مرور 40 عاماً من تبني اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، ورغم التقدم الّذي تم إحرازه، لكن الحياة السياسية والبرلمانية يهيمن عليها الرجال ". (د.بدران، عام 1996).

" يشير ما سبق إلى أن الاهتمام العالمي بهذا الموضوع يتسم بالحداثة، وأن هناك بعداً عالمياً للقضية، تشترك فيه كافة النظم السياسية في العالم ".

7-2المعوقات الَّتي تواجه المرأة المرشحة :

هناك معوقات عديدة تواجه المرأة المرشحة للبرلمان، وهي خطوة أولى تسبق مناقشة أساليب الإقناع والتأثير في الحملات الانتخابيَّة للمرأة. ومصدر هذه المعوقات البيئة الاجتماعيَّة والثقافية، وأخرى نجد مصدرها في بيئة النظام السياسي، وأخرى ترتبط بالمرأة ذاتها .

وفيما يلي أهم المعوقات الَّتي تواجه المرأة المرشحة للبرلمان :

1- القيم الثقافية السائدة الَّتي تشكل إدراك المجتمع لدور المرأة باعتباره ينحصر في كونها ربة بيت وأماً، ومن هنا فإن فكرة صراع الأدوار تسود القيم الثقافية والمجتمعية، بمعنى أن هناك تعارضاً بين دور المرأة كأم وزوجة ودورها في العمل السياسي والعمل العام .
2- انعكاسات مستوى التعليم والوعي السياسي على قبول الناخبين للمرأة المرشحة ، فهناك إدراك محدود لقدرات المرأة في العمل السياسي العام. وفي بعض الحالات الَّتي نجحت فيها المرأة المرشحة، طرحت تفسيرات اجتماعية وثقافية أعطت وزناً كبيراً للعصبية والانتماء العائلي .
3- قصور الوعي السياسي فيما يتعلق بتفهم أن مشاركة المرأة والتمثيل المتوازن في البرلمان جزء من العملية الديمقراطية. فالوعي السياسي لا زال عاجزاً عن فكرة أن مشاركة المرأة هي جزء من العملية الديمقراطية.
4- توافر قناعة عامة في المجتمع بأن مستوى أداء المرأة وكفاءتها في العمل السياسي أقل من الرجل .
5- عدم مساندة الأحزاب السياسية لترشيح المرأة في البرلمان، وهوما يعود جزئياً إلى القناعة بأن فرص نجاحها أقل من الرجل، وأن قدراتها السياسية أقل .
6- المرأة المرشحة ذاتها مسؤولة عن بعض المعوقات، فهناك نساء مرشحات من فراغ سياسي لا يوجد وراءهن تاريخ من العمل العام، وأحيانا تكون طبيعة القضايا الَّتي تتبناها المرأة المرشحة مسؤولة عن عدم نجاحها، أوأن قدراتها الاتصالية ضعيفة، وعلاقتها محدودة بالبيئة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي ترتبط بها، وقد تكون القدرات التنظيمية للمرأة محدودة . (قنديل، 1995).

" ولمواجهة العقبات السابقة الَّتي تواجه المرأة المرشحة يستلزم وجود خطة أوبرامج عمل، تسعى إلى زيادة وزن التمثيل السياسي للمرأة، وتطوير مفهوم الشراكة في العمل السياسي بين الرجل والمرأة، وتغيير أنماط التصور والإدراك السائدة عن المرأة، وهناك أهمية للتوعية السياسية بأهمية

مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال التعليم ووسائل الإعلام، باعتبار أن ذلك جزءاً من الديمقراطية ، وإلقاء الضوء بشكل أكثر فعالية على مشاركة المرأة في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني ".

8-2 الخلاصة :

وبناء على ما سبق، نلاحظ أن الحياة السياسية الأردنيّة تمحورت في بدايتها حول بناء الدولة، وإلغاء المعاهدة البريطانية وتدعيم الاستقرار، وتنظيم الحياة السياسية والحزبية، وتثبت الدولة وإعلان الاستقلال، وإصدار الدستور، وإطلاق مفهوم الحياة النيابية، وتطوير الحياة السياسية .

وقد جرى إدخال تعديلات هامة على قانون الانتخاب، ومنها ما يعرف بقانون الصوت الواحد بدلاً من القانون السابق القائم على تعدد الأصوات، وصدرت تعديلات جديدة على قانون الانتخاب في عام 2001/ 2003 تم بموجبها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب، وزيادة مقاعد الكوتا النسائية.

ولابد من الإشارة إلى نقطة الارتكاز الّتي تقوم عليها الدراسة وهي الدعاية الانتخابيَّة، وكيفية تأثير وتأثر كل من المرشح والمرشحة من خلال تحليل مضمون البرامج الانتخابيَّة. وسنصل إلى هذه المرحلة من خلال التعرف إلى الدعاية الانتخابيَّة بكل أركانها، وهوما سيوضحه الفصل القادم .

الفصل الثالث

التطور التاريخي لفكرة الدعاية وتأثيرها في الوصول إلى البرلمان

3-1مقدمة

3-2التطور التاريخي لفكرة الدعاية والبرنامج الانتخابي وتأثيرهما في الوصول إلى البرلمان

3-3تعريف الدعاية والبرامج الانتخابيَّة

3-4أركان الدعاية والبرامج الانتخابيَّة

3-5آليات الدعاية والبرامج الانتخابيَّة

3-6 الحملات والبرامج الانتخابيَّة: بين المجتمعات النامية والمتقدمة

3-7تأثير الحملات والبرامج الانتخابيَّة

3-8 **قضايا البرامج والحملات الانتخابيَّة**

3-9تحديد قضايا البرامج الانتخابيَّة

3-10 نظريات الدعاية

3-11**القدرات والصفات الَّتي ينبغي توافرها لتحقيق التأثير والإقناع:**

3-12 الخلاصة:

3-1مقدمة:

يحتاج كل عمل لخطوات ضرورية لإنجاحه، وحتى يكون العمل ناجحاً لابد من أن يقوم على التخطيط والتنظيم والتنسيق والاتصال وقيادة ناجحة تترجم أقوالها بأعمالها، وتطوِّع تلك الخطوات وتستثمرها وتوظّفها بما يحقق ذلك النجاح. ومن ثم فكل عمل سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم الثقافي يحتاج إلى دعاية لتوفير أسباب النجاح له. فعلى المستوى السياسي نجد الكثير من الأنظمة تمارس كافة أنواع وسائل الدعاية لترسيخ حكمها والترويج لسياستها، والمنتجات على جميع أنواعها تستخدم الدعاية لترويجها بين المستهلكين .

ومن المجالات الّتي تتخذ منها الدعاية تربة خصبة، الانتخابات، سواء أكانت على مستوى البرلمان أم البلديات أم النقابات، وقد أصبحت الدعاية والبرامج الانتخابيَّة تمارَس على نطاق واسع في مجال الانتخابات، ونظراً لأهميتها أصبحت ممارسة الدعاية علماً وفناً يقوم بها أشخاص يعدّون لها برامج متخصصة، وأصبح ينفق عليها أموال طائلة، لأهميتها في التأثير على الرأي العام للناخبين. وللدعاية والبرامج الانتخابيَّة أهمية كبيرة في تغيير اتجاهات الرأي العام للناخبين، فهي إما أن تؤدي إلى توعية الرأي العام إذا كانت قائمة على حقائق، أوتؤدي إلى التضليل إذا قامت على الخداع .

3-2التطور التاريخي لفكرة الدعاية والبرنامج الانتخابي وتأثيرة في الوصول إلى البرلمان:

جاء قانون الانتخاب الأردنيّ رقم (22) لسنة 1986 وتعديلاته من المادة (60- 65) لينظم كيفية ممارسة الدعاية الانتخابيَّة . وبعد صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001 نظمت المواد من (17-20) موضوع الدعاية والشعارات الانتخابيَّة .(قانون الانتخاب الأردنيّ)

والناظر إلى هذه النصوص القانونية الواردة في قانون الانتخاب الأردنيّ والمتعلقة بالدعاية الانتخابيَّة يلاحظ من خلال هذه النصوص القانونية أن قانون الانتخاب الأردنيّ أتاح الفرصة والمدة الكافية للمرشحين لممارسة الدعاية الانتخابيَّة وحظر ممارسة هذه الدعاية في أماكن، في محاولة لتحييدها وعدم استغلالها. وحظر القانون الملصقات أوالإعلان في غير الأماكن الّتي تحددها السلطة المختصة، وحظر القانون أي نشرات أوبيانات لا تحمل أسماء صريحة، أوالتعرض بالطعن في المرشحين الآخرين، أوإثارة النعرات الطائفية أوالقبلية .

كما حظر القانون استخدام شعارات الدولة في عملية الدعاية الانتخابيَّة، أوقيام موظفي الدولة بالدعاية لصالح أي من المرشحين. ومن هذا يتبين لنا أن قانون الانتخاب الأردنيّ قد حرص على أن

تكون الدعاية الانتخابيَّة حرة ونزيهة، وبعيدة عن أي تأثير، بهدف الوصول إلى نتائج انتخابيَّة تعبر عن الإرادة الصادقة للشعب .

3-3تعريف الدعاية والبرامج الانتخابيَّة:

عرف (والترليمبان) الدعاية بأنها: محاولة التأثير على السلوك لأغراض غيرعلمية أوغير ذات قيمة غير مؤكدة في مجتمع ما وفي زمن معين .

أما(ليناردودوب) فقد عرفها بأنها: محاولة منظمة من جانب شخص أوأشخاص للهيمنة على اتجاهات الأفراد والجماعات، عن طريق الإيحاء ،بقصد التحكم في سلوكهم.

ويذهب (نومان جون) إلى تعريف الدعاية بأنها: نشر الآراء ووجهات النظر الَّتي تؤثر على الأفكار أوالسلوك أوكليهما معاً .

وعرفها (جون هارجريف) بأنها: العرض والإصرار على وجهة نظر معينة .

وعرفها(لاسويل) بأنها: محاولة التأثير على اتجاهات أعداد كبيرة من الناس نحوقضايا أووسائل مختلف عليها، ولها أهمية بالنسبة إلى جماعة خاصة. (الفارس،1997).

ومن مجمل هذه التعريفات يخلص الباحث إلى تعريف الدعاية الانتخابيَّة بأنها : محاولة التأثيرعلى أكبر عدد ممكن من جمهور الناخبين، عن طريق طرح قضايا وأمور تهمّه، بقصد التأثيرعلى عواطفه وسلوكه وفي قناعته، وبالتالي تغيير اتجاهاته لمصلحة مرشح ما للفوز في الانتخابات .

4-3أركان الدعاية والبرامج الانتخابيَّة:

من خلال التعريفات السابقة يتضح بأن للدعاية الانتخابيَّة ثلاثة أركان :

1- المرشحون:وهم الأشخاص الَّذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة بموجب الدستور والقوانين الانتخابيَّة لتمثيل أفراد الشعب.
2- الناخبون:وهم الأشخاص الَّذين يملكون حق اختيار المرشحين في حال توافرت فيهم شروط معينة منصوص عليها في الدستور والقوانين الانتخابيَّة.
3- أن يكون للدعاية الانتخابيَّة هدف يتمثل بــ:

أن يكون للدعاية الانتخابيَّة هدف مناطه التأثير على جمهور الناخبين لصالح مرشح ما، لتحقيق الفوز في الانتخابات. وسواء أكانت نتيجة الانتخابات لصالح المرشح أم لا فإن العبرة في تحقيق أركان الدعاية هوالتأثير على الرأي العام للناخبين سواء فاز المرشح أم خس، وسواء أكان التأثير لصالح مطلق الدعاية الانتخابيَّة أوكان التاثير لصالح المنافس (إذا كانت الدعاية الَّتي مارسها المرشح فاشلة)، إلا أن الفوز والخسارة في الانتخابات مقياس على نجاح الدعاية أوعدم نجاحها .فإذا استطاعت الدعاية التأثير على الناخبين بشكل أدى إلى الفوز بالانتخابات فإن ذلك يُعدُّ دليلاً على مدى تأثير الدعاية الانتخابيَّة ، وكذلك فإنَّ الفشل في الانتخابات يعني فشل الدعاية الانتخابيَّة .

5-3آليات الدعاية والبرامج الانتخابيَّة:

1. الدعاية الانتخابيَّة الجماعية أوالحزبية:

وهي الدعاية الَّتي تطلقها الأحزاب أوالمجموعات أوالاتجاهات الَّتي يوجد بينها توجه فكري وعقائدي مشترك لتحقيق هدف مشترك، يتمثل في حشد الرأي العام للناخبين، لتأييد ذلك الحزب أوالاتجاه، وبالتالي الفوز في الانتخابات. وتمتاز هذه الدعايه بقوتها وشموليتها وسعتها مقارنة بالدعايه الفردية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الدعاية، الدعاية الانتخابيَّة لحزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات البرلمانية الأردنيّة للعام 1993، والحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا.

2.الدعاية الانتخابيَّة الفردية:

وهي الدعاية الَّتي يطلقها فرد لصالحه أولصالح غيره للفوز في الانتخابات، وهذا ما حصل مع كثير من المرشحين في الانتخابات البرلمانية الأردنيّة للأعوام 1989 و1993 و1997 بسبب عدم فاعليتها بعد صدور قانون الأحزاب.

الأساليب العملية لممارسة الدعاية الانتخابيَّة:

تمارس الدعاية الانتخابيَّة بوسائل عدة، وهذه الوسائل لا تخرج عن الإطار العام للوسائل المستخدمه في أية دعاية. وأهم هذه الوسائل أسلوب طرح البرامج الانتخابيَّة؛حيث يصدر حزب أوفرد برنامجاً انتخابياً يطرح فيه توجهاته على كافة المجالات، ويقدم من خلاله الوعود، أويطرح الحزب أوالفرد شعارات محددة لها أثرها على جمهور الناخبين، ويتم من خلال طرح البرنامج تقديم الوعود

وخطط العمل والتوجهات المستقبلية، وعرض المواقف اتجاه القضايا والأمور.ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على قدرة طارحه في تتويجه إلى حقيقة على أرض الواقع، لهذا كان للبرنامج الانتخابي للاتجاه الإسلامي في الانتخابات البرلمانية الأردنيّة عام 1989 أثر كبير في تحقيق فوز ساحق على سائر الاتجاهات، فقد كانت برامجهم ذات أثر كبير على الناخبين.

6-3 الحملات والبرامج الانتخابيَّة: بين المجتمعات النامية والمتقدمة:

يتزايد تأثير الحملات الانتخابيَّة في المجتمعات المتقدمة إذا ما قورنت بالمجتمعات النامية الَّتي قد لا يعرف معظمها الحملات الانتخابيَّة بين المرشحين السياسيين للعديد من الأسباب والعوامل.

وتعد الحملات الانتخابيَّة السياسية الَّتي تقوم بإعدادها وتنفيذها الأحزاب السياسية والجماعات السياسية في أوقات دورية لحث الناخبين وإقناعهم بتأييد مرشحيهم في الانتخابات أوضح وأقوى طرق وأساليب الاتصال السياسي، وأكثرها فعالية وكثافة في الدول الديمقراطية. (العالم، 1984).

وعلى هذا الأساس فإن الدعاية تعتبر قوة ضرورية بالنسبة للسياسة ، بحيث يمكن أن تجعل الرأي العام عرضة للتغيير حسب النتائج والأخطاء الَّتي تبدوللجماهير، ولكن هذا التغيير يتوقف على مدى قابلية المواطنين لتغيير آرائهم وأفكارهم بتأثير الدعاية السياسية الَّتي تستخدمها الإدارة السياسية للدولة أوالحزب السياسي في تحقيق أهدافها ونشر مبادئها وأفكارها . (بدران ، 1996).

أما الدعاية الانتخابيَّة فتهدف إلى تعريف جماهير الناخبين بالحزب السياسي ومرشحيه السياسيين، وبرنامجه، حتى يتمكن الناخبون من تكوين رأي معين وبلورة إراداتهم الواعية في الانتخابات قبل عملية الإدلاء بأصواتهم، بهدف الفوز بثقة الناخبين والحصول على أصواتهم في الانتخابات. (مصطفى،1995).

وهنا نستخلص وجود علاقة ارتباطية بين الدعاية الانتخابيَّة والدعاية السياسية، على أساس أن استمرار الدعاية السياسية بكل الوسائل والأساليب الممكنة للحزب السياسي هوتدعيم للدعاية الانتخابيَّة أوالحملة الإنتخابيَّة الَّتي يقوم بها الحزب السياسي؛ إذ إن الحملة الانتخابيَّة تحتوي على المرتكزات الدعائية والأساليب الإقناعية للبرنامج السياسي، والسياسات والمبادئ الَّتي قام على أساسها مضمون الدعاية السياسية للحزب.

3-7تأثير الحملات والبرامج الانتخابيَّة :

كثيراً ما يساء فيهم الدور الَّذي تضطلع به البرامج الانتخابيَّة كوسائل اتصال جماهيرية مستخدمة في الحملات الدعائية الانتخابيَّة، من أجل كسب أصوات الناخبين ,فهناك من يضخم هذا الدور وينسب إليه قوة تأثيرية كبيرة، وهناك من يميل إلى التقليل من هذا التأثير أوالفاعلية. ولذا نجد لزاماً علينا في هذه الدراسة وضع مسألة التأثير الَّذي تمارسه وسائل الاتصال الجماهيرية، ومن ضمنها بالطبع البرامج الانتخابيَّة في تشكيل السلوك الانتخابي، في سياقها السوسيو-تاريخي .

لقد حثت وسائل الاتصال الجماهيرية وشيوعها على نطاق واسع عقب الحرب العالمية الثانية، وبروز مشكلات اجتماعية كثيرة لم تكن معروفة سابقاً بهذا الحجم،الكثيرَ من الباحثين في العلوم الاجتماعيَّة على تقصي الدور الَّذي قامت به هذه الوسائل في التسبب بحدوث هذه المشكلات الاجتماعيَّة من جهة، والبحث عن دورها المتوقع أوالفعلي في معالجة هذه المشكلات الاجتماعيَّة من جهة أخرى

وعلى الرغم من غزارة البحوث الَّتي بذلها الباحثون في هذا المجال، إلا أن نتائجها لم تُجْمِع بشكل قطعي، كما يقول ماكويل، على تحديد دور هذه الوسائل في التسبب بمثل هذه المشكلات (مايكويل،1989)

ويلاحظ المتتبع لتطور الدراسات الاتصالية منذ بداية هذا القرن حتى نهاية الثلاثينات منه، أن الباحثين الأوائل كانوا يعتقدون أن وسائل الاتصال الجماهيرية تمارس تأثيراً قوياً على الأفراد، مستندين في تعليلاتهم إلى نظرية (المجتمع الجماهيري) الَّتي تفترض أن الرأي العام ليس أكثر من مجرد ذرّات منفصلة من الأفراد لا توجد بينهم علاقات، وهم مهيأون دائماً لتقبل أية وجهة نظر يتعرضون لها من قبل وسائل الاتصال الجماهيرية. وبناءً عليه فإنَّ هذه الوسائل قادرة على ممارسة تأثير قوي عليهم (بايور، 1960).

وعلى الرغم من مرور أكثر من ستين عاماً على مثل هذا الادعاء، إلا أنه ما يزال يسيطر على قطاع ليس قليلاً من الناس، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالانتخابات، دون أن يكون لهذا القطاع أي سند يستند إليه في تبريره أواعتقاده في قوة تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية.

ودون الخوض في تفنيد هذه الادعاءات أوالافتراضات، إلا أنه يكفي القول هنا أن أصحابها لم يسلموا من الانتقادات الَّتي شنَّها عليهم الباحثون في السنوات اللاحقة.(ساري،1999)؛ إذ قام الباحثون

الجدد بدراسات إمبريقية للتأكد من صحة الادعاءات السابقة، أوصلتهم إلى نتائج مغايرة تماماً لتلك الادعاءات؛ إذ دلت النتائج الجديدة على محدودية دور هذه الوسائل (كلابير ،1960) فالعملية الاتصالية كما يرى الباحثون الجدد في مطلع الستينات، ليست ميكانيكية – تلقائية تعمل في فراغ، بل هي عملية معقدة ومتشابكة تؤثر فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية مختلفة، كالعوامل الوسيطة المتمثلة في استعدادات الفرد وقادة الرأي والجماعات المرجعية. بالإضافة إلى ذلك، فقد بينت هذه الدراسات أن الأفراد ليسوا دون مقاومة لتأثيرات وسائل الاتصال الجماهيرية كما يدَّعي أصحاب الاتجاه الأول، بل هم على العكس تماماً أشخاص فاعلون نشطون، يعرضون أنفسهم بطريقة انتقائية، ويدركون أيضاً بطريقة انتقائية، ويتجنَّبون أيضاً عن قصد، التعرض للمعلومات الّتي لا تتسق أوتتفق مع آرائهم واتجاهاتهم، وحتى في الحالات الّتي يتعرضون فيها لمعارف تتنافر مع آرائهم واتجاهاتهم، فإنهم يميلون إلى تفسيرها أوإدراكها بطريقتهم الخاصة (دوفلير، 1970).

ومع أن هذا الفهم لتأثير وسائل الاتصال الجماهيرية ظل رائجاً بين المهتمين بدراسة وسائل الاتصال الجماهيرية حتى منتصف الستينات، إلا أنه طرأ عليه لاحقاً بعض التجديدات، وبخاصة تلك المتعلقة بضرورة معرفة دوافع الفرد وتحديد رغباته الّتي يسعى إلى تحقيقها وإشباعها (ايليوت،1974) جراء استعماله أوتعرضه لهذه الوسائل.

وبقي هذا التصور المعدل ذوالتوجه النفسي في معظمه، يشكل إطاراً نظرياً يستند إليه الباحثون في تفسيراتهم وتحليلاتهم للعملية الاتصالية حتى منتصف الستينات تقريباً، حيث تعرَّض بعدها لانتقادات شنَّها عليه باحثون جدد في ميدان الاتصال. ويذهب هؤلاء الباحثون الجدد إلى التأكيد على أن أهم عيب يكمن فيه، هو أنه مرتكز نظري يعتمد عليه في فهم العملية الاتصالية والتأثيرات الّتي تحدثها على الجمهور المستقبل لها. ومن هذا المنطلق، فإن الحاجة لتطوير مدخل بديل يكون أكثر مرونة وشمولية في التحليل والتفسير، باتت أمراً ضرورياً .(مايكويل ,1989) .

لقد طور هؤلاء الباحثون الجدد مدخلاً تحليلياً شمولياً يعتمد في فهمه لعملية تأثير وسائل الاتصال، أوالدور الّذي تقوم به في المجتمع، على الفهم الكلي لطبيعة العلاقات الموجودة بين المؤسسة الاتصالية وبقية المؤسسات الأخرى الّتي يتكون منها البناء الاجتماعي في المجتمع . فوسائل الاتصال تشكل مؤسسة معرفية يصعب فهم محتواها وإنتاجها المعرفي دون ربطه بطبيعة النظام الاجتماعي الّذي تعمل فيه، ودون فهم شامل أيضاً لطبيعة العلاقات الاجتماعيَّة السائدة في هذا النظام، (ساري،1988)، وهكذا توجه السوسيولوجي الجديد في الدراسات الاتصالية ليشكل ضربة قاصمة

للبنية المعرفية للتقليد الكمي الضيق الَّذي راج لفترة طويلة نسبياً، وسيطر على جيل جديد من الباحثين فحسب، بل يعكس أيضاً تحولاً رئيسياً في التوجهات والاهتمامات المتعلقة بدراسات حقل مهمل نسبياً في الدراسات الاتصالية، هوملكية المؤسسة الاتصالية والضبط الَّذي يمارسه مالكوهذه المؤسسة على محتواها المعرفي، وعلاقة ذلك بالنظام الاجتماعي والطبقات الحاكمة في ذلك المجتمع (كارين،1982).

وهكذا فإن الاهتمام الجديد للدراسات الاتصالية منذ منتصف السبعينيات والثمانينيات انصبَّ على تحديد العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة الَّتي تعمل على تعظيم أوتقليل دور المؤسسة الاتصالية في التأثير في المجالات المختلفة .

وفي هذا الصدد يؤكد الباحثون، وخاصة العاملين في مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في جامعة بيرمنغهام البريطانية ،وكذلك الباحثون في مركز جامعة لسستر البريطانية لبحوث الاتصال الجماهيرية، أن هذا الدور غير متجانس التأثير في كل المجتمعات وفي جميع الموضوعات، بل هومتفاوت من مجتمع لآخر، حسب طبيعة البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، وتفاوت بناء القوة فيه، وحسب طبيعة الموضوع (كريلنج،1976).

فقد نجده مثلاً، قوياً ذا فاعلية كبيرة في مجال معين كنشر قيم النظام السياسي القائم، والدفاع عن مصالحه الاقتصاديَّة، وتبرير إيديولوجيته وتعزيز شرعيته في المجتمعات الرأسمالية، وقد نراه ضعيفاً في مجتمعات أخرى كمجتمعات العالم الثالث وفي مجالات أخرى كمجال الانتخاب مثلاً. (ساري،1999)

ولقد حدا هذا الفهم لطبيعة تأثر وسائل الاتصال الجماهيرية ببعض الباحثين إلى تقصي دور الحملات الانتخابيَّة، ومن ضمنها البرامج الانتخابيَّة، في العملية الانتخابيَّة للوقوف على طبيعة ما تحدثه من تأثير على جمهور الناخبين، وتوصلوا في هذا الصدد، وبخاصة هوفمان إلى تحديد أدوار متباينة لهذه البرامج: فهناك الدور الَّذي يهدف إلى تنشيط الناخبين، وإثارة اهتمامهم، وزيادة وعيهم بأهمية المشاركة في الانتخابات، وهناك الدور الَّذي يسعى إلى تعزيز وتدعيم اتجاهات الناخبين المؤيدة أصلاً لمرشح ما، والعمل على حماية هذا المرشح من الدعاية المضادة الَّتي قد يستخدمها المرشحون الآخرون ضده، وهناك أيضاً الدور الَّذي يرمى إلى تحويل اتجاهات الناخبين وتغييرها بشكل إيجابي لصالح المرشح، وإقناع جمهور الناخبين بأهمية وضرورة الإدلاء بأصواتهم لصالحه كما يرى هوفمان(هوفمان،1995).

وهذا الدور في الحقيقة هوالأهم في كل العملية الانتخابيَّة، ومع ذلك فهوعملياً الدور الأضعف من حيث التأثير الَّذي يحدثه في هذا المجال مقارنة بتأثير الدورين السابقين؛ إذ اتضح للباحث جوزيف كلابر من خلال استعراضه ومراجعته لغالبية بحوث الاتصال الَّتي أجريت حول دور هذه الوسائل في التأثير الَّذي تحدثه على الجماهير، أن دورها في تدعيم الاتجاهات الموجودة عند هذه الجماهير أقوى من دورها في تغييرها أوتحويلها لديهم(كلابر،1960).

وعلى ضوء هذا الفهم الشامل لطبيعة ما تحدثه وسائل الاتصال الجماهيرية من تأثير على جمهور الناخبين بشكل عام، وما تهدفه البرامج الانتتخابية بشكل خاص، سنقوم بتحليل مضامين البرامج الانتخابيَّة الَّتي استخدمها الفائزون في الانتخابات البرلمانية في الأردن، لنستطيع الوقوف على طبيعة تصوراتهم وحلولهم للقضايا الاجتماعيَّة والسياسية والاقتصاديَّة الَّتي تضمنتها برامجهم، إضافة إلى معرفة اتجاهاتهم نحوالمرأة والاهتمام الَّذي أولوه لها في هذه البرامج.

وبتخصيص الحديث عن البرامج الانتخابيَّة هنالك ثلاثة آثار رئيسة لهذه الحملات، وهي: التنشيط ، التدعيم، والتحويل.

أ. التنشيط: فالحملات والبرامج الانتخابيَّة قد تؤدي بالجمهور الَّذي لا يوجد لديه أي اهتمام بالانتخابات أوالمرشحين إلى توفر درجة من الاهتمام البسيط بها، مما قد يؤثر على الناخب في الانتخابات.

أما بالنسبة للناخبين الَّذين لديهم اهتمام متوسط بالعملية الانتخابيَّة فيزداد وعيهم وإدراكهم بأهمية الانتخابات وتأثيرها، ويزداد فضولهم لمعرفة أسماء المرشحين وبرنامج وسياسات كل مرشح، فضلاً عن زيادة درجة المتابعة للقضايا السياسية المختلفة في الحملة الانتخابيَّة. (العالم، 1989).

ب. التدعيم: فالحملات والبرامج الانتخابيَّة تعمل أساساً على تدعيم الاتجاهات المحابية، وتأكيد المعالم الإيجابية في صورة المرشح السياسي لدى جماهير الناخبين أكثر مما تعمل على التغيير، فقد ثبت أن قدرة وسائل الاتصال على التغيير محدودة بالقياس إلى قدرتها الفائقة على التدعيم. ولا يقتصر دورها على التدعيم فقط، بل على إقناع الناخبين بسلامة الاختيار بل يمتد إلى حماية الناخبين من تأثير الحملات الانتخابيَّة المضادة الخاصة بالمرشحين المنافسين أوالاتجاه المعارض. (العالم، 1989).

ج. التحويل: يرى بعض الدارسين أن الحملات الانتخابيَّة قلَّما تغير أوتعمل على تحويل النوايا الفعلية للناخبين بقدر ما تذكرهم باهتماماتهم وانتماءلتهم العقائدية. وبالرغم من اختلاف أوتعدد استراتيجيات الحملات الانتخابيَّة، فإنه يمكن تحديد عدة أشكال أواستراتيجيات للحملات الانتخابيَّة في النظم السياسية المختلفة، وفقاً لما يلي :

- الاستراتيجية الأولى: الحملة الانتخابيَّة الَّتي تعتمد على الحزب السياسي، حيث يدير المرشح حملته الانتخابيَّة على أسس حزبية؛ بمعنى التركيزوالتأكيد على انتماء المرشح الحزبي، وعلى مدى ما يتمتع به الحزب السياسي من شعبية وجماهيرية وتأييد. ويعتمد المرشح في هذه الحالة على برنامج الحزب السياسي وسياساته ومواقفه السابقة المحددة في القضايا الوطنية والقومية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة ..
- الاستراتيجية الثانية: الحملة الانتخابيَّة الَّتي تعتمد على المرشح السياسي.

وهنا يكون مجال التركيز في الحملة الانتخابيَّة على المرشح بالدرجة الأولى وصفاته الشخصية ومميزاته وإنجازاته السابقة، ومواقفه من بعض القضايا الوطنية والسياسية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الهامة، وتعريفه وتقديمه للناخبين بصورة متكاملة، فضلاً عن بناء وتدعيم الصلة أوالرابطة بين المرشح وقادة الرأي وصفوة رجال السياسة والفكر والإعلام من ذوي المكانة المتميزة، مما يزيد من حجم التأثير على القطاع الأكبر من جمهور الناخبين المستهدف. وتستخدم هذه الاستراتيجية إذا كان المرشح مرشحاً عن حزب سياسي في الانتخابات يتمتع بجاذبية خاصة يمكن أن تؤثر بفاعلية على جمهور الناخبين، أوله صفات أوخصائص استثنائية ينفرد بها.

- الاستراتيجية الثالثة: الحملة الانتخابيَّة الَّتي تركز على قضايا معينة.

حيث يتم التركيز في الحملة الانتخابيَّة على بعض القضايا الهامة الَّتي قد يتم الإعداد والتمهيد لها قبل تنفيذ الحملة الانتخابيَّة، أوبرزت أهميتها وصارت قضية ملحَّة تفرض نفسها على الرأي العام في توقيت يتزامن مع الحملة لانتخابيَّة، ومن ثم فإن تركيز الحملة الانتخابيَّة على مثل هذه القضايا والموضوعات يزيد من فرصة الاهتمام بالحملة، ويزيد من درجة تأثر الناخبين بالموقف أوالاتجاه الَّذي تتبناه الحملة الانتخابيَّة. ويلاحظ بأنها تتسم بالعمومية والبعد عن التفاصيل، سعياً وراء كسب ثقة غالبية الناخبين المستهدفين، وتأييدهم . وقد ثبت أن بعض الأحداث السياسية أوالاقتصاديَّة الاجتماعيَّة المثيرة قد تؤدي إلى نجاح الحملة الانتخابيَّة وتدعيم تأثير وسائل الاتصال والإعلام، أوقد تتسبب في فشل الحملة الانتخابيَّة، وتأكيد الدعاية الانتخابيَّة المضادة من المرشحين المنافسين، ويتمثل ذلك الدور

إذا كان لهذه الأحداث دور مؤثر وفعال في حدوث تغييرات معاكسة في اتجاهات التصويت السائدة لدى الناخبين .

8-3 قضايا البرامج والحملات الانتخابيَّة

أي حملة انتخابيَّة تدور حول قضية أوأكثر، لأنها تجري في مجتمع معين له همومه ومشكلاته من ناحية، ولانها تتم بين أطراف مرشحة تتنافس من أجل الفوز، ومنها يطرح أجندة المشكلات، وتصورات لحلها من ناحية أخرى. فالبيان والحملة الانتخابيَّة إذاً لا تهبط من السماء، ولا يخترعها المرشحون، وإنما تنبع من السياق أوالبيئة المجتمعية للانتخابات.فهذه البيئة تحوى مجموعة من المشكلات والتحديات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسية الَّتي تلقي بتأثيرها على مختلف الفئات بدرجات متفاوته. فالعبرة ليست بطرح المشكلات، وإنما بطرح الحلول والسياسات (شعراوي، 1996).

ويتضمن الحديث عن " قضايا البرامج والحملات الانتخابيَّة " الإشارة إلى :

1. تعريف القضية الانتخابيَّة وخصائصها وأنماطها :

يقصد بالقضية الانتخابيَّة مجموعة المشكلات والموضوعات الَّتي تدور حولها العملية الانتخابيَّة، وتمثل مجالات ومحاور للتنافس بين المرشحين، سواء كانوا حزبيين أومستقلين (العالم، 1989).

2. أما خصائص قضايا البرامج والحملات الانتخابيَّة فهي: (العالم، 1989).

أ- مشكلة تهم مجموع الناخبين أوجزءاً منهم .

ب- ترتبط مباشرة بحياتهم بالمنظور المادي أوالمعنوي أوكليهما معاً.

ج- أن يكون الناخب مدركاً للتأثير أو وقع المشكلة على حياته، أويمكن توعيته بذلك.

3. أنماط البرامج والقضايا الانتخابيَّة :

يمكن التمييز بين قضايا البرامج الانتخابيَّة المختلفة وفقاً للعديد من المعايير ومنها:

أ- معيار القومي/المحلي :

وفي هذا الشأن يتم التمييز بين قضايا قومية عامة تمس مختلف القطاعات والأقاليم بأشكال ودرجات مختلفة، وقضايا محلية، ويتم التمييز بخصوصها بين ما يمثل قاسماً مشتركاً بين العديد من

الدوائر الانتخابيَّة وبين ما يرتبط بدائرة معينة. وهنا يلاحظ أن برنامج المرشح قد يركز على القضايا ذات الطابع القومي العام، أويركز على قضايا محلية مرتبطة بدائرته الانتخابيَّة، وقد يتضمن توليفة من القضايا القومية والمحلية .

ب- معيار الموضوع :

وهنا يكون التمييز بين القضايا الاقتصاديَّة والقضايا الاجتماعيَّة والقضايا السياسية، مع ملاحظة أمرين: الأول هوالترابط والتداخل بين هذه النوعيات من القضايا، والثاني الموضوعات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي تكون لها الغلبة على القضايا السياسية في أغلب الأحيان .

ج- معيار الداخلي /الخارجي :

يلاحظ عدم توازن بين القضايا الداخلية والخارجية في البرامج الانتخابيَّة لصالح القضايا الداخلية، فهي الأكثر أهمية في الانتخابات، لكونها أكثر التصاقاً بالحياة اليومية للمواطن. وبالمقابل فإن اهتمام المواطن العادي بقضايا السياسة الخارجية محدود، إلا إذا كان لها وقع مباشر على حياته، أوعلى استقلال وكرامة الوطن .

3-9تحديد قضايا البرامج الانتخابيَّة : (بدران،1996)

1. المدخل الرسمي:

ووفقاً لهذا المنظور، فإن أجندة القضايا والأولويات يعبر عنها الخطاب السياسي للقيادة العليا والنخبة الحاكمة بوجه عام، وأن هذه القضايا قد تجد هموم المواطن العادي فيما لوكانت الصفوة الحاكمة تستشعر بصدق نبض الجماهير. وقد تظهر فجوة بين اهتمامات النخبة وبين اهتمامات المواطن العادي، وفي العادة تخلوالأجندة الرسمية من الموضوعات الحساسة مثل قضايا الفساد.

2. مدخل النخب المضادة :

ويركز على نفس االمشكلات الَّتي تطرحها أجندة الحكومة، مع طرح رؤى جديدة فيما يتعلق بأسباب ومصادر المشكلات من ناحية، واستراتيجية أوسياسية أوأسلوب الحل من ناحية أخرى. وعادة ما يتحدث عن نفس المشكلات ولكن مع سلم أولويات مغاير، ويركز على مشكلات وقضايا جديدة.

3. المدخل الموقفي:

ويدور حول الأحداث المهمة الّتي تقع على مستوى الوطن أوعلى مستوى دائرة انتخابيَّة معينة، ويمكن أن تمثل قضية يلتف حولها الناخبون .

4. مدخل المرشح النائب:

وهي تعكس أجندة االمشكلات الّتي يتبناها المرشح أواهتمامات الناخب، لكن ذلك قد لا يتحقق أحياناً إذا كانت صلة المرشح بالدائرة الانتخابيَّة ضعيفة أومقطوعة. ومن ثم تبدوأهمية أن يكون المرشح معايشاً للدائرة وعلى اتصال مستمر بها، حتى يكون المرشح على دراية بمشكلاته وقضاياها واحتياجاتها.

10-3 نظريات الدعاية:

من أهم النظريات المرتبطة بالدعاية الانتخابيَّة الّتي ترتبط بعملية تحليل مضمون البرامج الانتخابيَّة من خلال طريقة الطرح:

أ. التفاعلية الرمزية symbolic Theory :

ينصبُّ تركيز هذا الفكر على عملية التفاعل والاتصال بين الناس، ويعتبر اللغة أساساً حيوياً وواسطة مهمة للتفاعل والاتصال البشري، ويستخدم الرموز والنفس البشرية والأنا والذات والعقل البشري كأدوات علمية.

وهو فكر قائم على الإقناع، واستخدم في الولايات المتحدة عندما زادت نسبة الطلاق والجريمة، وعندها انتبهت العلوم الاجتماعيَّة لأهمية هذه النظرية في تقديم حلول اجتماعية، وقد تميز بعدة أفكار، أهمها: (عمر،1982).

1- أن حقيقة الواقع لا تتوفر بمعزل عن تفاعل الناس وتأويلهم لما هوموجود.
2- يتذكرالناس ويشكلون معرفتهم بالعالم بناءً على ما يرونه نافعاً ومفيداً.
3- يعرف الناس أيضاً المواضيع الاجتماعيَّة والطبيعية على أساس ما يتصور أن فيها من منافع .
4- يرتبط فهمنا للفاعل بناء على ما يقوم به فعلاً .

وترتكز التفاعلية الرمزية إلى عناصر رئيسة (عمر،1982):

أ- الرموز : يرى هذا الفكر أن الفرد يعيش في عالم من الرموز والمعاني المحيطة به لكل موقف وتفاعل اجتماعي (يعني الرمز إشارة للدلالة على موضوع معين). وخلاصة القول إن سلوك الأفراد والجماعات ما هوإلا انعكاس للرموز الَّتي يشاهدها ويتأثر بها، سواء سلباً أوإيجاباً وبشكل مباشر .

ب- النفس البشرية: يرى "ميد" أن النفس البشرية تنشأ خارج عملية الوراثة؛ أي إنها تنشأ داخل المجتمع وتكتسب من عدة مصادر، أهمها الخبرات الاجتماعيَّة عند الفرد الَّتي مرَّ بها وعاشها وتفاعل معها واكتسبها من بيئته. والمصدر الثاني للنفس هودرجة تفاعل الفرد مع الآخرين المحيطين .

وتستجيب النفس البشرية إلى اتجاهات الجماعة الاجتماعيَّة الَّتي ينتمي إليها الفرد والمجتمع المحلي، الَّذي يعيش فيه عن طريق تبني اتجاهات هذه المجموعة من الأفراد المعينين .

ومن أهم المؤثرات الاجتماعيَّة على تكوين النفس البشرية واستوائها عند الفرد، ما يشير إلى أنها قابلة للتبدل أوالتغيير والخضوع أوالتصدي أوالتملق، أوالانسحاب أوالاندفاع أوالمرض أوالعلاج، فهي دينامية نابضة طوال وجود الفرد داخل المجتمع.

أحد أهم منظِّري التفاعلية الرمزية المعاصرة هو(جوفمان) الَّذي استخدم إدراك الفرد لأهمية الآخرين المحيطين به، لتوضيح عملية التفاعل الاجتماعي، ولم يستخدم النفس البشرية أوالذات كما فعل (ميد)، بل انصبَّ اهتمامه فقط على كيف يؤثر الآخرون على تصرفات الفرد، وكيف يتحرك الفرد لكي يتخيل ويتصور آراء الآخرين وأحكامهم وتقييمها (رموز الآخر)

يقسم (جوفمان) تصرفات الفرد أمام الآخرين إلى نوعين: الأول مخاتل؛ أي إعطاء انطباع لا يعبر عن حقيقته أوواقعه، ويخفي بعض الجوانب في سلوكه، ويعبر عن الجوانب الأخرى. والثاني تصنّع أوادِّعائي؛ أي إن الفرد يقوم بإعطاء انطباعات عن نفسه وسلوكه وشخصيته لا تكون لها أي صلة بواقعها، إنما يتصنَّع تصرفات معينة غير موجودة لكي يحصل على استجابة مبتغاة من الآخرين(غدنز،1993).

نستنتج من كل ما سبق أن الأشخاص يشتركون في أنشطة وفعاليات من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعيَّة وحل مشكلاتهم اليومية؛ فالإنسان يتصرف بشكل معين بواسطة التفاعل الرمزي ؛أي من خلال عملية التأثر والتأثير الَّتي تحصل بين الأفراد في مواقف اجتماعية مختلفة؛ وهذا المنظور

الرمزي الَّذي يعكس اتجاهات الأفراد هوما تقوم عليه الدراسة ، حيث يشكل هذا الفضاء عالم لتحليل المواضيع الَّتي تم طرحها من خلال تحليل البيانات الانتخابيَّة بالتركيز على وجهة نظر(جوفمان).

ب. نظرية الدور Role Theory :

تكمن أهمية نظرية الدور لارتباطها بأفكار التفاعلية الرمزية، وأفكار (جوفمان)، وبالإشارة إلى (رالف لينتون) الَّذي حاول بناء نظرية متكاملة للدور الاجتماعي؛ حيث بدأ بوضع تعريفات لكل من مفاهيم الدور والمكانة ،فعرَّف المكانة بمجموعة الحقوق والواجبات المرتبطة بوضع مكاني في البناء الاجتماعي؛ بينما جعل مفهوم الدور ممثلاً في معناه بالجانب الدينامي للمكانة، حيث يشغل الفرد مكانة مقارنة بمكانات الآخرين في الجماعة والمجتمع، وعندما ينفذ الحقوق والواجبات المرتبطة بمكانته، فإنه يقوم بدور في إطار علاقته هذا الدور بأدوار الآخرين ومكاناتهم في الجماعة، وبهذا ينظر إلى الواقع الاجتماعي كشبكة من المكانات المترابطة الَّتي يقوم الأفراد من خلالها بأداء الأدوار.

ويشتمل مفهوم التوقعات في نظرية الدور على ثلاثة معانٍ: توقعات حسب النص أو المضمون الثقافي؛ توقعات ترتبط بالآخرين في عملية التفاعل؛ وأخيراً توقعات الجمهور أو الجماعة (تيرنر،1978).

يصبح مفهوم المكانة- الدور وما يرتبط بها من توقعات على أساس تحليل البناء الاجتماعي، وإطار تفسير السلوك الإنساني. وتركز علاقة الفرد بالمجتمع على مفهوم الدور الَّذي يشمل أفراداً يشغلون مكانات يوظفون ذواتهم وقدراتهم الأداتية في أداء الدور، ليتوافقوا مع أنواع التوقعات العامة

ولا بد من الإشارة إلى دور المرأة بهذا الخصوص ومحاولة إدماجها عن طريق الكوتا. والسؤال الَّذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو: هل تم استغلال وضع المرأة ومشاركتها لإلقاء الضوء على القضايا الرئيسة الَّتي تهتم بها من خلال الفضاء الرمزي المُدمج بالمكانة أوالدور؟ وهل تم التطرق إلى قضايا المرأة من قبل المرأة نفسها. هذا ما ستوضحه نتائج الدراسة لاحقاً .

و هذا مالاحظته الباحثة حين اظهرت النتائج ان المرأة ابرزت القضايا

11-3القدرات والصفات الَّتي ينبغي توافرها لتحقيق التأثير والإقناع:

بالرغم من المعوقات الَّتي تواجه المرأة المرشحة في الانتخابات البرلمانية (وفي العمل العام)، فإن إصرار المرأة على خوض الانتخابات والمعارك الانتخابيَّة المصاحبة لها، هودليل على انتصار الرؤية الجديدة التقدمية للثقافة والقيم الاجتماعيَّة من ناحية، وتطور طبيعة العلاقات بين المرأة والمجتمع (بدران، 1996) .

وتتمثل أهم القدرات والمهارات لدى المرأة على الترشح والعمل السياسي فيما يلي :

1- عوامل ترتبط بشخصية المرأة المرشحة للبرلمان، لتجعلها قادرة (أوغير قادرة) على الاندماج في بنية الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبر التنشئة الاجتماعيَّة والمؤثرات الشخصية (القراءة والثقافة العامة وشبكة العلاقات) مسؤولة عن تنمية هذه القدرات .
2- قدرات تنظيمية أساسية، مع النظر إلى الناخبين كمجموعات فرعية أوشبكات إنسانية وتنظيمية .
3- قدرات المرأة المرشحة على كسب ثقة الجماهير، وهوما يتحدد بمصداقيتها في خبرات سابقة بالعمل العام والسياسي، وعدم التناقض بين القول والفعل، وقيمة إنجازاتها السابقة مع الواقعية في الوعود بالنظر إلى الإمكانات المتاحة، واجتذاب ثقة الجماهير تتحدد أيضاً بقدرة المرأة المرشحة على اختيار القضايا الَّتي تتبناها في حملتها الانتخابيَّة، ومدى تعبيرها عن الواقع والهموم والآمال .
4- قدرات المرأة على تعبئة الرأي العام المؤيد لها، من منظور أولوية الفئات الَّتي تتوجه نحوها، وأولوية القضايا الَّتي تعبر عنها، وكذلك قدراتها الاتصالية الإنسانية .
5- الأهمية القصوى لفهم الجمهور المخاطب، فالمرأة المرشحة في بيئة حضرية تختلف عنها في بيئة ريفية، وفي الأحياء الشعبية عن الأحياء الراقية. وهنا من المهم فهم الجمهور الَّذي تخاطبه المرأة المرشحة، وفهم السياق الثقافي والاجتماعي الَّذي توجد فيه. ويرتب ذلك مداخل مختلفة للحديث، ولغة مناسبة، واحتياجات نفسية ينبغي أن تراعى .
6- قدرات خطابية وإقناعية للتأثير المباشر في الجمهور الَّذي تتم مخاطبته.

12-3 الخلاصة:

إن الدعاية والبرامج الانتخابيَّة قوة ضرورية بالنسبة للسياسة، من خلال الربط بالنظريات المرتبطة بالدعاية الانتخابيَّة. فمن الممكن لهذه البرامج الانتخابيَّة أن تكون عنصراً رمزياً مؤثراً في تغيير الرأي العام وحشده ضمن منظومة وقناعات المرشح/ة وفكره المرتبط ارتباطاً وثيقاً باحتياجات وقضايا الآخر، وبالتالي ستكون العلاقة تبادلية تكاملية. فالمرشح/ة بحاجة لكسب التأييد من خلال رمزيته(البيان الانتخابي) ودوره لاحقاً كمرشح/ة يمثل المجتمع واحتياجاته وقضاياه.

فالبرنامج الانتخابي عرضة للتغير حسب النتائج والأخطاء الَّتي تبدوللجماهير، ولكن هذا التغيير يتوقف على مدى قابلية المواطنين لتبديل آرائهم وأفكارهم بتأثير البرامج والدعاية الانتخابيَّة الَّتي يتم استخدامها في تحقيق أهدافها، ونشر مبادئها وأفكارها .

ومن جهة أخرى تقوم الدعاية والبرامج الانتخابيَّة بتلقين المواطنين عدداً من النظريات والمبادئ السياسية الرئيسة الَّتي تدفعهم للتعاون والتأييد والمشاركة، وبذل الجهود المنسقة من أجل خطة العمل المستهدفة، مما يكفل التأثير في الرأي العام وتكوينه، ثم لا يلبث هذا الدور الدعائي أن يصير مرجعاً ودليلاً للشعوب، ويلعب دوراً هاماً وأساسياً في النشاط السياسي المشترك، المؤدي إلى زيادة شعبية الفرد أوالجماعة تستهدف أبعاداً سياسية معينة تريد تحقيقها .

هناك ضرورة على حرص كل المرشحين للوصول إلى الناخبين عامة والناخبين المؤيدين خاصة، والتأثير فيهم وإقناعهم بالتصويت لصالحهم، عن طريق الحملات الانتخابيَّة المدروسة والمتميزة .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة: عرض وتحليل

4-1المقدمة:

4-2مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

- أولاً: مناقشة التحليل الكمي (محتوى البرامج الإنتخابية)

- ثانياً : مناقشة التحليل الكيفي (المقابلات الشخصية و الإتصالات الهاتفية)

4-3 **الخلاصة**

4-4 النتائج

4-5التوصيات

4-1المقدمة:

من خلال النظرة التحليلية للبرامج الانتخابيَّة للمرشحين الفائزيين في المجلس النيابي السابع عشر، الَّتي أطلقها المرشحون كوسيلة مخاطبة وإقناع للرأي العام، يتبين أن هذه البرامج بمجملها تحتوي على قضايا عامة هامة ارتبطت بقضايا المواطن بشكل عام، وقضايا المرأه بشكل خاص .

لقد تم تحديد عشر قضايا رئيسة، كما هومبين في جدول الترميز (رقم 1)، وكان من أهم هذه القضايا الَّتي تم التركيز عليها من قبلهم من أجل كسب التأييد والأصوات، وبوجه الخصوص الَّتي تعلقت بقضايا المرأة، وهواهتمام الرسالة الرئيسي بقضايا تعلقت بتمكين المرأة، والمساواة بين الرجل والمرأة (إلغاء التمييز ضدها)، وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وفتح فرص توظيف وعمل المرأة، وتعديل قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالمرأة، واحترام حقوق المرأة، وإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة، وإشراك المرأة في صنع القرار السياسي، والتعليم حق من حقوق المرأة، ورعاية الأمومة والطفولة، وقضايا أخرى متنوعة .

ومن خلال الجدول قامت الباحثة بتحليل مضامين ما جاء في البرامج الانتخابيَّة للأحزاب، مستقلين ذكوراً، وكوتا ومستقلين إناثاً. وقد حازت قضية تمكين المرأة بالمجمل على (16 تكراراً، وقضية المساواة بين الرجل والمرأة (إلغاء التمييز ضدها) وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة على (19 تكراراً)، وفتح فرص توظيف وعمل المرأة على (7 تكرارات)، وتعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية على (25 تكراراً)، واحترام حقوق المرأة (8 تكرارات)، وإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة على (9 تكرارات، وإشراك المرأة في صنع القرار السياسي على (9 تكرارات، ورعاية الأمومة والطفولة على (7 تكرارات)، والتعليم حق من حقوق المرأة على (4 تكرارت، وقضايا أخرى على (2 تكراراً) .

وهناك قضايا أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية على قدر كبير من الأهمية، إلا أنها لم تحظَ بقدر كبير من اهتمام المرشحي، حيث هناك العديد من القضايا الَّتي نادت بها مؤسسات حقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المناهضة لحقوق المرأة، إلا أن ما تم تحليله سابقاً من خلال الجدول رقم (1) هي العناوين الأبرز الَّتي نادى بها المرشحون الفائزون في المجلس النيابي السابع عشر خلال حملاتهم الانتخابيَّة .

كما لوحظ أنه على الرغم من أهمية هذه القضايا، إلا أنها لم تستأثر جميعها باهتمام كبير في عدد كبير من البرامج الانتخابيَّة، وخاصة من المرأة المرشحة نفسها، الَّتي تعتبر الأجدر بطرح قضاياها، خاصة أن فرصتها في تحقيق جزء من هذه القضايا أكبر في ظل وجودها السياسي وصنع القرار من خلال مجلس النواب .

اتضح من التحليل المفصل لهذه القضايا أن أكثر القضايا الَّتي نالت اهتمام المرشحين، وحظيت بأعلى تكرار،هي المطالبة بتعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية، من مثل قضية المساواة بين الرجل والمرأة (إلغاء التمييز ضدها) وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وقضيتا تمكين المرأة وإشراكها في صنع القرار السياسي .

وأما القضايا الأخرى الأقل لفتاً لنظر المرشحين الفائزيين في المجلس النيابي السابع عشر، فكانت إشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة، وفتح فرص توظيف وعمل المرأة، واحترام حقوق المرأة والأمومة والطفولة. وكانت قضية تعليم المرأة أقل هذه الموضوعات اهتماماً على الإطلاق؛إذ تكررت (4مرات) فقط في كافة البيانات الانتخابيَّة الَّتي تم تحليل مضمونها. وقد يكون السبب في ذلك أن الاردن قد ارتقى إلى مستويات تعليمية قاربت المستوى الدولي والعالمي من خلال تنوع مؤسساته التعليمية المتنوعة، واهتمام الدولة الدائم بهذا القطاع.

ومن الجدير بالذكر أن معظم المرشحات الفائزات في عضوية مجلس النواب السابع عشر لم يتوفر لهن أي بيانات انتخابيَّة تذكر، ومعظمهن اعتمدن على مخاطبة العشيرة مباشرة من خلال لقاءات متكررة لحشد الأصوات .

2-4مناقشة وتحليل نتائج الدراسة:

- أولا: مناقشة التحليل الكمي (محتوى البرامج الإنتخابية)

1- النتائج المتعلقة بتمكين المرأة :

جدول رصد تكرارات قضية تمكين المرأة في برامج المرشحين الفائزيين لمجلس السابع عشر

(2)

تمكين المرأة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	6	%4.6	1	%0.7	9	%14.4

تمكين المرأة من القضايا الّتي برزت وحظيت باهتمام شريحة وعدد من المرشحين الفائزين، وقد ظهر جلياً من خلال عدد التكرارأت الّتي كانت موزعه بين المرشحين الذكور والأحزاب /القوائم، ضعف وجود هذه القضية المهمة لدى الإناث المرشحات، سواء أكانت عن القوائم المستقلة أوالكوتا، فلم تذكر إلا مرَّة واحدة فقط، وهي مرشح مستقل تطرقت لهذا المفهوم باعتباره الحل الأمثل للحد من البطالة والفقر، من خلال تمكين المرأة في مختلف الميادين والمجالات . كما نلاحظ أن قضية تمكين المرأة قد برزت لدى الأحزاب / القوائم، واتضح هذا من خلال عدد التكرارات وبنسبة (14،4%) من العدد الإجمالي .

وتنوَّع التطرُّق لهذا المفهوم من قبل الأحزاب/ القوائم ، ورأى البعض أنه يمكن من خلاله إعلاء شأن المرأة وتمكينها من أخذ دورها الطبيعي في شتى المجالات. وتطرق عدد من الأحزاب/القوائم لهذا المفهوم على أنه مرتبط برفع دور المرأة القيادي والفكري، وأن التمكين يرفع من قدرة المرأة في الدفاع عن حقوقها.

كما تحدث ما نسبته (4,6%) من المرشحين الذكور المستقلين عن موضوع التمكين كعامل رئيسي يدعم ويؤهل مشاركة المرأة السياسية. واعتبر آخرون أن تمكين المرأة حقيقة واجبة، لأن

المرأة تعتبر نصف المجتمع يصلح بصلاحها، كما نادى أحدهم بضرورة تمكين المرأة، لما له من الأثر الأكبر في تحقيق توازن بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها كمواطنة .

ويقصد بالتمكين؛عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعه. ويعتبر التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعيَّة .

وترجع جذور مفهوم تمكين المرأة لعقد الستينات من القرن الماضي، حيث ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الاجتماعيَّة المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعيَّة للمواطنين، ومنذ ذلك الحين استخدم مفهوم التمكين بعدة معانٍ ومجالات كالاقتصاديَّة، والعمل الاجتماعي والسياسي والتنمية.

http://womendawah.com/article_content.php?id=12423&cat=2&temp

2- النتائج المتعلقة في المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة

جدول رصد تكرارات موضوع المساواة بين الرجل و المرأة و تحقيق العدالة الإجتماعية

(3)

المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	7	%4،6	2	%1,3	10	%6,6

المساواة بشكل عام هي أن يتم التعامل مع الرجال والنساء بصورة متساوية، إلا إذا كانت هناك أسباب بيولوجية وجيهة للتفريق في المعاملة. والمساواة بين الجنسين هدف لخلق التكافؤ بين الجنسين وتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة–من أجل المشاركة في التنمية وبناء المجتمع، وإنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ,النابعة من اعتقاد الاختلاف البيولوجى بين الجنسين لوصف الأدوار المفروضة اجتماعيا، وأنَّ هذه الافتراضات والنظم الثقافية الَّتي وضعت أساس الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء لتخلق هويات نوع الجنس.

http://www.elazhar.com/mafaheemux/25/24.asp

ولم تحظ قضية المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة بنسب مرتفعة ، أوباهتمام المرشحين الفائزيين، وخاصة الإناث منهم كما هومبين في الجدول، إلا أنها برزت من ضمن اهتمامات القوائم بما نسبته (6,6%) بالمقارنة مع المرشحات الإناث (1,3%)، مع أن هذه القضية تعتبر من القضايا الضرورية الَّتي يجب على المرأة المطالبة بها وإبرازها على مستوى صنّاع القرار السياسي، حيث تعتبر هذه الشريحة صوت المرأة في البرلمان وقد يكمن السبب وراء تغييب المرأة لهذه القضية انها تعلم مناهضة العديد من المجتمعات المحلية لقضية المساواة و عدم النضج الفكري حولها ، و حيث ان هدف المرأة الأساسي هو تجميع اكبر عدد من اصوات دائرتها فكان لابد ان تبقى ضمن مفاهيم و معتقدات عشيرتها و لا تغرد خارج السرب بمفاهيم لا تعد مقبولة اصلا عند الشريحة الأكبر و هي العشيرة .

كما ظهرت بنسبة (4,6%) لدى المرشحين المستقلين الذكور. وبهذا يتباين الاهتمام بهذه القضية الّتي عبر عنها بعض الأحزاب/القوائم أن لا تمييز بين المواطنين على أساس العرق أوالدين أواللون والجنس، وأن المواطنين نسيج وطني واحد متلاحم، متساوون في الحقوق والواجبات، دون تمييز أوتفرقة أواستثناء. وطالبت بعض الأحزاب تأطير فكرة المساواة وتكافؤ الفرص والمساواة من خلال قالب قانوني لا يقبل التمييز، حتى إن البعض حدد مجالات التمييز وحصرها في المجالات الصحية وخاصة الصحة الإنجابية وصحة المرأة، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في الأجور والمكافآت

أما المرشحات الفائزات من الإناث ،فقد برزت القضية لدى مرشحتين إحداهما نادت بتحقيق المساواة في التقاعد والعلاوات، وكان اهتمام المرشحة الأخرى بتعميم القضية والتعبير عنها بشمولية بوجوب المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات.

أما المرشحون المستقلون الذكور فقد اعتبر بعضهم أن المساواة بين الرجل والمرأة هوتدعيم للوحدة الوطنية، والّتي تشمل كافة الحقوق والواجبات. وربطها بعضهم بضرورة صياغة قانون انتخاب جديد يضمن المشاركة والمساواة بين الذكور والإناث، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعيَّة. وكان من أبرز الأفكار لدى مرشح مستقل أنه طالب بالعمل على تجذير فكر ومبدأ المساواة الاجتماعيَّة من حيث الحقوق والواجبات، واحترام حق الغير والاعتراف بالاختلاف.

والمساواة اصطلاحاً أن يتساوى الناس جميعاً في الحقوق والواجبات دون تفرقة أوتمييز بسبب جنس أومذهب أوطبقة أوحسب أونسب .

3- النتائج المتعلقة في فتح فرص توظيف وعمل للمرأة

جدول يبين بالتكرارات المتعلقة بموضوع فتح فرص توظيف و عمل للمرأة

(4)

فتح فرص توظيف وعمل للمرأة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	2	%3.3	1	%1.6	4	%6.6

لم تستقطب قضية فتح فرص توظيف وعمل المرأة الاهتمام المتوقع. وبحسب الجدول رقم (4) نرى أن هذه القضية ظهرت في (7) برامج انتخابيَّة فقط، حيث حازت على (4) تكرارات لدى مرشحي القوائم بما نسبته (6و6%)، وهي النسبة الأعلى التي تم التعبير عنها في أحد البرامج الانتخابيَّة للقوائم أن للمرأة كمواطن أردني الحق في العمل تتوافق والأخذ بطبيعتها بعين الاعتبار، كما عبر عنها آخرون أنها واجب على الدولة لضمان عيش كريم للمرأة، وطالب البعض بتعديل القانون، مما يوفر تكافؤاً في الفرص في قطاع العمل.

وظهرت هذه القضية بنسبة وعدد من التكرارات أقل لدى المرشحين الذكور بعدد تكرارات (2) وبما نسبته (3,3%)، وتعد هذه النسبة قليلة جداً ،على الرغم من أهمية هذه القضية وأثرها الإيجابي على حال المرأة ومعيشتها . وعبَّر أحد المرشحين عن هذه القضية بأنَّ في توفير فرص عمل للمرأة حداً للبطالة والفقر، وهي القضية الَّتي تعتبر المرأة الأكثر تضرراً نسبياً فيها. وعبَّر أحد المرشحين الذكور عن أهمية هذه القضية بوجوب استثمار إمكانيات المرأة الَّتي لا تقل عن الرجل، من خلال رفدها سوق العمل. ومع أهمية الفكر الَّذي طرحه المرشحون إلا أن واقع أهمية هذه القضية كانت تسترعي الذِّكر والحظوة باهتمام شريحة أكبر من المرشحين الذكور .

ومن الملفت للاهتمام وبحسب الجدول رقم (4) أن النسبة الأقل في عدد التكرارت كانت لدى المرشحات الإناث، حيث حصلت هذه القضية على تكرارٍ واحدٍ لدى المرشحات الإناث بنسبة

(1,6%)، مما يدل على أن هذه القضية لم تكن ضمن اهتمام المرشحات الإناث، بالرغم من أنَّ تضررُ المرأة ومعاناتها يعدُّ من أعلى نسب الفقر والبطالة، فقد ذُكِرت هذه القضية في البرنامج الانتخابي الوحيد لمرشحة مستقلة، ضمن أهمية دعم الخريجات المؤهلات لدخول سوق العمل، ودعم العاطلات عن العمل . وبالنظر إلى ما ذكرته المرشحة نجد أنها ذكرت هذه القضية بعمومية دون إعطاء توصيات قد يكون لها الأثر الفعال في فتح فرص عمل، وتحقيق تكافؤ في الفرص في سوق العمل بشكل عام .

4- النتائج المتعلقة بتعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية

جدول يبين تكرارات موضوع تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية

(5)

تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	9	%6.4	3	%2.1	13	%9.2

لقد استأثرت قضية تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية باهتمام المرشحين الفائزين في المجلس النيابي السابع عشر، وكان هذا واضحاً من عدد التكرارات والنسب الّتي بينها الجدول رقم (5)، فقد أوضح الجدول أن أكثر المهتمين بهذه القضية كان مرشحوالقوائم بعدد تكرارات (13) وبنسبة مئوية (9,2%)، وحل الاهتمام بها بعدد تكرارات (9) وبما نسبته (6,4%) لدى المرشحين الفائزين الذكور، أما أقل التكرارات والنسب فقد جاءت واضحة لدى الإناث ،بعدد تكرارات (3) وبما نسبته (2,1%) .

تنوع طرح هذه القضية في بيانات مرشحي القوائم الّتي أظهرت اهتماماً من خلال المطالبة بضرورة تعديل قانون الجنسية وقانون الإحوال الشخصية، تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة المواطنين، والاستناد إلى الدستور الأردنيّ الّذي أقر بالمساواة بين كافة الأردنيّين أمام القانون ، كما طالب البعض ببذل مزيد من الجهود لتعديل القوانين، وخاصة ما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالمرأة من زواج وطلاق وحقوق مدنية، مما له الأثر على استقرار المرأة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها . كما طالبت إحدى هذه القوائم بضرورة مراجعة الأنظمة والقوانين والتشريعات وخاصة المتعلقة بالمرأة وحقوقها المدنية المتمخضة عن الدستور الأردنيّ، والتأكيد على حق المرأة بتحرير قيودها المدنية وأبنائها، من خلال السماح لها بإعطاء أبنائها جواز سفر أردنياً وبطاقة أحوال مدنية. لقد كانت المطالبة بمنح أبناء الأردنيّات المتزوجات من غير الأردنيّين حقوقهم المدنية القضية الأكثر حضوراً في خطاب وبيانات القوائم الانتخابيَّة، فهي إحدى الحقوق المدنية المتنوعة والمتعددة، إلا أن المطالبة بها كان واضحاً وجلياً، مما دل على إيمانهم الواضح بأن الجنسية حق لأبناء المرأة الأردنيّة يحقق مبدأ المساواة والعدالة لكافة المواطنيين الأردنيّين .

كما وردت هذه القضية بعدد تكرارات ونسب أقل لدى المرشحيين الفائزين الذكور، حيث بلغ عدد التكرارات (9) تكرارات وبنسبة (6,4%). وطالبوا بدعم قضايا المرأة من خلال تطوير التشريعات الّتي تعزز مكانة المرأة ومشاركتها في بناء المجتمع، وتعديل قانون الأحوال الشخصية بما يكفل حق المرأة الأردنيّة بالجنسية لأبنائها، وتعزيزدور المرأة في تطوير التشريعات المتعلقة بحقوقها، وتفعيل سياسات تشريعية جديدة مناسبة للمرأة .

أما المرشحات الفائزات في المجلس النيابي السابع عشر، فقد أظهر التحليل المبيَّن في الجدول رقم (5) أن تكرارات ونسب هذه القضية كانت الأقل، حيث بلغ عدد التكرارات (3) بنسية (2,1%) وبصيغة واحدة مكررة، هي المطالبة بمنح ابناء الأردنيّات المتزوجات من غير الأردنيّين الجنسية الأردنيّة أسوة بالرجال .

5- النتائج المتعلقة باحترام حقوق المرأة :

جدول يبين التكرارات المتعلقة بموضوع إحترام حقوق المرأة

(6)

احترام حقوق المرأة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	4	%5	0	%0	4	%5

تعادلت النسبة وعدد التكرارات بما يتعلق بقضية احترام حقوق المرأة بين المرشحين الذكور ومرشحي قوائم الفائزين في انتخابات المجلس النيابي السابع عشر بعدد تكرارات (4) وبنسبة (5%) لكليهما، ولا نكاد نجد اهتماماً يذكر بقضية حقوق المرأة كما يشير الجدول رقم (6) .

وقد ذكرت بعض البيانات الانتخابيَّة للمرشحين الفائزيين من الذكور، المطالبة بدعم واحترام حقوق المرأة من النواحي السياسية والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وورد أيضاً لدى أحد المرشحين وجوب احترام حقوق المرأة باعتبارها شريكة للرجل في كافة مناحي الحياة وليست تابعة .وكذلك المناداة بحقوق المرأة وتحقيق العدالة والمساواة في كافة هذه الحقوق، وحماية حقوق وحرية المرأة كعامل داعم للمرأة في كافة جوانب حياتها .

6- النتائج المتعلقة بإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة

جدول التكرارات المتعلقة بإشراك المرأة في مشاريع البناء و التنمية الإقتصادية (7)

إشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	5	%5.5	0	%0	4	%4.4

جاء الاهتمام بقضية إشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة على نحومتقارب بين المرشحين الذكور والقوائم الانتخابيَّة للمجلس السابع عشر، ويبين الجدول رقم (7) ظهور هذه القضية بتكرارا واحد إضافي عن مرشحي القوائم، وبلغ عدد تكراراتها لدى المرشحين الذكور (5) تكرارات وبنسبة (5,5%)، حيث بيَّن أحدهم أهمية تفعيل دور المرأة في مشاريع اقتصادية بناءة تخدمها وتساهم في رفع كفاءتها الاقتصاديَّة. وتناول أحد المرشحين هذه القضية من خلال إيضاح مدى أهمية دعم مشاركة المرأة في مجالات البناء والتنمية في رفع مستوى الاقتصاد المحلي بشكل عام وأسرة المرأة بشكل خاص، كما دعى أحد المرشحين الذكور أيضاً إلى توفير مشاريع تنموية لها صفة الخصوصية بالمرأة، لتحقيق مبدأ إشراكها في عملية البناء والتنمية الاقتصاديَّة .

أما مرشحوالقوائم الفائزون في المجلس النيابي السابع عشر، ويبين الجدول رقم (7) عدد تكرارات ونسبة ورود هذه القضية في بياناتهم الَّتي بلغت (4) تكرارات وبنسبة (4,4%) ، فقد تناولوا هذه القضية من جوانب مختلفة ومتنوعة،فمنهم من طالب بإيلاء المرأة مساحة أكبر في كافة عمليات التنمية الشاملة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة منها، واهتمت قوائم أخرى بفكرة تعزيز وعي المرأة نفسها بدورها كشريك أساسي في بناء وتعظيم نماء الأردن .

وكما في أغلب القضايا، لم تهتم المرشحات الإناث الفائزات في المجلس النيابي السابع عشر بهذه القضية، حيث لم تظهر في بياناتهنَّ الانتخابيَّة الَّتي تم الحصول عليها وتحليلها .

7- النتائج المتعلقة بإشراك المرأة في صنع القرار السياسي

جدول التكرارات المتعلقة بإشراك المرأة في صنع القرار السياسي (8)

إشراك المرأة في صنع القرار السياسي	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	4	%3.3	0	%0	8	%6.6

ومن القضايا البارزة الّتي قام جدول الترميز بتحليلها لتبيان مدى اهتمام المرشحين الفائزين في المجلس النيابي السابع عشر، كانت قضية إشراك المرأة في صنع القرار السياسي . فقد أظهرت نتائج في الجدول رقم (8) أن عدد التكرارات الأعلى قد تحقق لدى مرشحي القوائم بتكرارات بلغت (8) تكرارات وبنسبة (6,6%) تناولها مرشحوالقوائم من الاتجاهات المتعددة، وحملت بياناتهم مطالبات مختلفة كان من أبرزها توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة، ورفع نسبة مشاركتها الحزبية، والمطالبة بتوفير دورات تدريبية متخصصة تعنى بتدريب المرأة على كيفية صنع القرار السياسي، أوالاكتفاء بمطالبة الحكومة بضرورة مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي .

وجاء الاهتمام بهذه القضية من قبل المرشحين الفائزين الذكور، ولكن بتكرارات ونسب أقل من مرشحي القوائم، حيث بلغ عدد التكرارات (4) وبنسبة مئوية مقدارها (3,3%) .

وطالب أحد المرشحين الذكور مؤكّداً ضرورة تمكين المرأة من المشاركة السياسية، ومن صياغة سياسة الحكومة. ونادى آخر بأهمية دعم حقوق المرأة من خلال رفع مستويات مشاركتها السياسية، والتأكيد على أهمية تعزيز الدور السياسي ومشاركة المرأة في الجوانب السياسية المتنوعة.

ومع أن المرأة المرشحة قد تمكّنت من تحقيق أبرز هذه الحقوق من خلال وجودها في مجلس النواب، سواء كانت مرشحه مستقله أومرشحه فائزة من خلال الكوتا. وعلى الرغم من مطالبتها المستمرة برفع نسبة الكوتا حتى تتمكن المرأة الأردنيّة من المشاركة في صنع القرار السياسي، إلا أن هذه القضية لم تظهر في بياناتهن الانتخابيَّة الّتي تم الحصول عليها وتحليلها في الجدول رقم (8) كما هو مبين.

8- النتائج المتعلقة برعاية الطفولة والأمومة

جدول التكرارات المتعلقة برعاية الطفولة و الأمومة

(9)

رعاية الطفولة والأمومة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	1	%1.4	2	%2.8	4	%5.7

يبين الجدول رقم (9) تحليلاً لما جاء في البيانات الانتخابيَّة للمرشحين الفائزين في المجلس النيابي السابع عشر من الذكور والإناث ومرشحي القوائم، واحتلت قضية رعاية الأمومة والطفولة والّتي برز الاهتمام بها لدى مرشحي القوائم بعدد تكرارات بلغ (4) وبنسبة (5,7%)، وجاءت المرشحات الإناث في المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد تكرارات هذه القضية لديهم (2) تكراراً وبنسبة (2,8%)، أما ما يخص المرشحين الذكور فقد بلغت عدد التكرارات (1) وبنسبة تعادل (1,4%) وهي الأقل ضمن معطيات الجدول رقم (8).

تطرق مرشحوالقوائم الفائزون إلى هذه القضية والتعبير عنها بخطابات مختلفة، فمنهم من أكد ضرورة إعطاء أهمية أكبر للرعاية الصحية وخاصة الأمومة والطفولة، مما له الأثر الأكبر في خفض معدل الوفيات بين النساء والأطفال. وذهب آخرون للمطالبة بالتعامل بجدية مع قضايا الأم والطفل، والمناداة بتحقيق العدالة بين جميع أبناء الوطن وخاصة المرأة والطفل في الجوانب الصحية والصحة الإنجابية، كما برزت قضية ذات بعد ومنحى جديد تطالب بإيلاء اهتمام أكثر للأمومة الطوعية .

أما المرشحات الإناث فقد طالبن بتوفير الرعاية الصحية الشاملة للمرأة والطفل ،كما برز اهتمامهن بتطبيق إجازة الأمومة والطفولة في القطاع الخاص و برزت هذه القضية لدى المرشحات الفائزات في المجلس السابع عشر بالمقارنة مع قضية المساواة بين الرجل و المرأة ويعود السبب في ذلك ان قضية الأمومة و الطفولة من القضايا المقبولة مجتمعيا و خاصة ان مجتمعاتنا امنت بتنميط هذه القضية بالمرأة وعتبرت من ادوارها الطبيعية ، لذا نلحظ ان المرشحات الفائزات قمن بأبراز هذه

القضية في بياناتهن االإنتخابية لتقبل العشيرة لدور المرأة الطبيعي و تجسيدهم لدورها في هذا المجال و خاصة ان المرأة تعتمد على حشد اصوات العشيرة و دعمها .

وكما بين الجدول رقم (9) فقدجاء الاهتمام بهذه القضية لدى المرشحيين الذكور بالدرجة الأقل ، فلم يهتم المرشحون الفائزون ولم يبرز لديهم الاهتمام بهذه القضية، ولم يتناولها إلا برنامج انتخابي واحد، بحيث طالب التعامل بجدية مع قضايا الأم والطفل .

9- النتائج المتعلقة بالتعليم حق من حقوق المرأة

جدول التكرارات المتعلقة بموضوع التعليم حق من حقوق المرأة

(10)

التعليم حق من حقوق المرأة	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	2	%6.6	1	%3.3	1	%3.3

تناول الجدول رقم (10) قضية التعليم كحق من حقوق المرأة، ومن خلال تحليل ما جاء في البيانات الانتخابيَّة فقد تبين أن هذه القضية لم تأخذ حيزاً ولا اهتماماً كبيراً من قبل الناخبين الفائزين في المجلس النيابي السابع عشر، فقد بلغ عدد التكرارات (2) وبنسبة (6,6%) لدى المرشحين الذكور، وتعادلت النسبة والتكرارات بين مرشحي القوائم والمرشحات الإناث بواقع (1) تكراراً وبنسبة (3,3%) وهي النسبة الأقل.

فقد طالب المرشحون الذكور زيادة عدد المدارس في القرى والمحافظات وخاصة مدارس الإناث، للتخفيف من دوام الفترتين .

كما طالبت إحدى المرشحات الإناث بتطوير قطاع التعليم وزيادة فروعة، مع مراعاة خصوصية متطلبات المرأة وخاصة في المحافظات، لرفد أكبر عدد من النساء في قطاع التعليم .

وقد يكون ضعف اهتمام المرشحين الفائزين ككل بهذه القضية عائداً إلى أن الأردن استطاع في السنوات الأخيرة تحقيق نسب عالية نسبياً في أعداد المتعلمين من الجنسين في شتى القطاعات، كما أن لخفض أعداد الأمية الواضح في السنوات الأخيرة الماضية أثراً على عدم اهتمام المرشحين الذكور والإناث، وكذلك مرشحي القوائم بهذه القضية .

10-نتائج القضايا أخرى

الجدول (11)

قضايا أخرى	الذكور		الإناث		القوائم	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	1	%05	0	%0	1	%.05

لقد برزت بعض القضايا المتنوعة الّتي لم يسبق ذكرها، وهي قضايا جديرة بالذكر، وقد اتضح من خلال الجدول رقم (11) أن هذه القضايا ظهرت لدى المرشحين الذكور بواقع تكرار واحد وبنسبة (05%) ونفس التكرار والنسبة لدى مرشحي القوائم .

فقد طالب أحد المرشحين الذكور بدعم رياضة المرأة ومشاركتها في المحافل الدولي. ونادت إحدى القوائم الانتخابيَّة بضرورة دعم وتمكين المرأة من النواحي الفكرية والفنية والرياضية، لما لها من أثر في تحويل المرأة من وضع الإقصاء والعزلة إلى حالة الإبداع والإنتاج .

تبيَّن للباحثة أثناء عملية جمع البيانات الانتخابيَّة عدم توفر بيانات انتخابيَّة للنواب الإناث وخاصة المرشحات ضمن نظام الكوتا، وتبين اعتمادهنَّ على التواصل المباشر من خلال لقاءات متواصلة لناخبين وناخبات دوائرهم الانتخابيَّة، لذا كان لا بد من زيادة العينة من خلال إجراء مقابلات شخصية مع بعضهم .

- ثانياً : التحليل النوعي (المقابلات)

تم طرح مجموعة أسئلة تعنى بقضايا تتعلق بالمرأة، وما إذا تم تناولها من قبلهم خلال حملتهم الانتخابيَّة، حيث قامت الباحثة بسؤالهم حول مدى اهتمامهم بقضية تمكين المرأة، والمساواة بين الرجل

والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، والمطالبة بفتح فرص توظيف وعمل المرأة، وتعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية، واحترام حقوق المرأة، وإشراك المرأة في مشاريع البناء والتنمية الاقتصاديَّة، وإشراك المرأة في صنع القرار السياسي ،ورعاية الطفولة والأمومة والتعليم كحق من حقوق المرأة .

وقد تفاوتت الإجابات ونسبة التطرق لكافة هذه الموضوعات ، فذكرت إحدى النواب الإناث والمرشحة ضمن نظام الكوتا أنها لم تتحدث في جميع هذه القضايا، إلا أنها توسعت في الحديث حول مفهوم تمكين المرأة وما له من أثر في تعزيز دور المرأة في كافة المجالات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسية . ونادت بضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تعديل وإلغاء بعض القوانين والتشريعات الَّتي تحدُّ من تحقق كرامة المرأة الأردنيّة في مختلف الميادين وتحافظ على قيمتها ، وأنها عملت على المطالبة بدورات تدريبية لتوعية المرأة بحقوقها كافة. ومن هنا يتضح أنها غفلت أولم تسترع بعض القضايا الأخرى اهتمامها، مثل قضية صحة المرأة والطفل، أوإشراك المرأة في صنع القرار السياسي، والتعليم .

أما إحدى النواب الإناث المرشحة أيضاً من خلال نظام الكوتا الَّتي تم طرح نفس الأسئلة عليها قد أجابت أن هدف الموضوعات الرئيسة الَّتي آمنت بها وطالبت بتحقيقها هي إنصاف المرأة وتوعيتها بحقوقها، وزيادة فرص مشاركتها في كافة المجالات من خلال تمكينها اقتصاديًا، إلا أنها لم تستخدم البيان الانتخابي كوسيلة خطاب وتواصل مع مرشحي دائرتها ،وإنما فضَّلت الحديث المباشر في كافة هذه الموضوعات ضمن مهرجانات خطابية كانت تقيمها، ولم تتطرق لقضايا الرعاية الصحية للأمومة والطفولة والتعليم كحق من حقوق المرأة، ومشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، وعزت السبب إلى أن الدولة مهتمة بوجه عام وبمستوى جيد بقضايا الصحة والتعليم، وأن هذه القضايا استهلكت من قبل وتحدث بها الكثيرون ممن سبقوا، وارتأت أن تتطرق إلى عناوين وقضايا أكثر تطوراً برأيها .

وأشارت نائب أنثى مرشحة فائزة على نظام الكوتا، تم سؤالها عن القضايا الَّتي طرحتها في خلال لقاءاتها لناخبي دائرتها، إلى أنها طالبت بزيادة المراكز الصحية المعنية بالأمومة والطفولة في محافظتها والقرى المحيطة، إيمانا منها بضرورة زيادة وعي المرأة حول القضايا الإنجابية وكيفية رعاية أطفالها، لما له من أثر في التقليل من أعداد الوفيات بين الأطفال. إلا أنها لم تتطرق إلى أي من القضايا الأخرى الَّتي قامت الباحثة بذكرها سابقاً . وبعد الاستفسار منها عن السبب، أجابت إن

أبناء دائرتها الانتخابيَّة ليسوا على اطلاع كافٍ بمثل هذه القضايا، وبالتالي فإنَّ التطرق لها أوالمطالبة بتحقيقها سيكون عديم الفائدة، ولهذا اهتمت بالمطالبة بقضايا يحتاجها أبناء دائرتها وتمثّل لهم أولوية .

وأكدت إحدى النواب المرشحات والفائزة في المجلس النيابي السابع عشر /مستقل، أنها لم تطالب صراحة بالقضايا الَّتي قامت الباحثة بطرحها عليها، إلا أنها تناولت مجموعة من القضايا بعموميتها، مثل التأكيد على عدالة الفرص للجمي، ودعم حقوق المرأة عن طريق المساواة القانونية وبخاصة ما يتعلق بالتقاعد المدني والعلاوات للمعلمات والمعلمين، وبررت ذلك بأنها كانت سابقاً معلّمة، وتعلم تماماً معاناة المعلمات والقطاع التعليمي. وبهذا تكون سعادة النائب حددت اهتمامها بقضية واحدة تعنى بالمرأة وهي قطاع التعليم، وحددت أولوياتها بحسب الشريحة المستهدفة لديها وهي المعلمات، من خلال إبراز قضاياهن وهمومهنّ، فهذا ما سيحقق لها أكبر عدد ممكن من الناخبين المؤيدين .

كما سئل أحد النواب الذكور ممن لم تجد الباحثة له أي برنامج انتخابي، الأسئلة نفسها الَّتي طرحت سابقا، فأجاب: إنه لم يخصص للمرأة حيزاً في خطاباته، ولكنه كان دائم الاهتمام بقطاع الشباب. وبحسب رأيه فإنَّ الشباب تشمل الذكور والإناث. ثم تحدث النائب عن تفعيل مشاركة الشباب في الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة،مطالباً لعناية بقضايا الشباب في المجال السياحي والتعليم والزراعة.

3-4 **الخلاصة** :

تشيير جداول تكرارات القضايا الّتي تضمنتها برامج المرشحين الفائزين في المجلس النيابي السابع عشر إلى وجود قضايا وموضوعات اجتماعية وسياسية واقتصادية مشتركة مرتبطة بقضايا تتعلق بالمرأة.حيث تبين أيضاً أن العديد من هذه القضايا قد حظيت باهتمام غالبية المرشحيين الفائزين، مثل قضية تمكين المرأة الّتي برزت في بيانات غالبية المرشحيين الفائزيين، وقضية المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعطاء الحق لأبناء الأردنيّات المتزوجات من غير الأردنيّي الجنسية .

كما عكست الجداول عدم اهتمام الإناث المرشحات والفائزات في المجلس النيابي السابع عشر بالعديد من قضايا المرأة في برامجهم الانتخابيَّة، على الرغم من أهمية هذه القضايا وضرورة إبرازها والمطالبة بها، إلا أن المرشحات الفائزات أظهرن اهتماماً بقضايا أخرى متعلقة بشؤون سياسية أوعمومية تخص المواطن الأردنيّ بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ المرشحات الفائزات في المجلس النيابي السابع عشر أظهرن اهتماماً بقضية تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية، كما أشارت جداول تكرارات القضايا الّتي تضمنتها برامج المرشحات الفائزات.

4-4 النتائج:

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة،كان من أبرزها:

1- بعد التحليل والبحث توصلت الرسالة إلى أن حملة النواب الإناث سواء كانت مرشحة مستقلة أوضمن الكوتا إلى قلة البيانات الانتخابيَّة، وقد يكون هذا عائداً إلى أن المرشحات لم يعتمدن على البيانات الانتخابيَّة، الَّتي تعد وسيلة الخطاب الأقوى للكشف عن قضاياهن من جهة، ووسيلة دعائية لحشد أكبر عدد من الأصوات، حيث كان جلّ اعتمادهن على تنظيم لقاءات مباشرة مع دوائرهن الانتخابيَّة، وهذا ما يكشف الستار عن استمرارية وجود ضعف في التجربة السياسية للمرشحات وللمرأة بشكل خاص .

2- على الرغم من رفع نسبة الكوتا النسائية الَّتي كانت من جملة التعديلات الرئيسة لهذا المجلس، إلا أن هذا الجانب لم يعكس اهتمام المرشحات الفائزات بالقضايا الَّتي تعاني منها المرأة في الأردن، فقد ركزت المرشحات الفائزات على قضايا عديدة بعيدة عن شؤون المرأة. وقد يدل ذلك على أن معظم المرشحات كنَّ على قناعة بأن مفاهيم مثل حقوق المرأة وقضايا المرأة مفاهيم لا زالت غير ناضجة في مجتمعاتنا والتحدث فيها يعتبر ثانوياً، لذا تلجأ المرشحة للتركيز على قضايا خدمية مثل التوظيف وتحسين البنى التحتية ضمن دائرتها الانتخابيَّة كوسيلة لحشد أكبر عدد من الأصوات .

3- إن ضعف الحملات الانتخابية للمرشحات الفائزات سببها ضعف الخبرة العملية في هذا المجال والنقص المادي، حيث تحتاج الدعاية الانتخابيَّة وإعداد البرنامج الانتخابي في جزء منها إلى رصد ميزانية عالية نسبياً .

4- ضعف نظام الأرشفة في مجلس النواب، فيكاد الباحث في مثل هذه المجالات لا يجد معلومات عن النواب أوبرامجهم الانتخابيَّة للمرشحين الفائزيين، سواء كانت أرشفة ورقية أوإلكترونية.

5- اعتماد المرشحات على نظام الكوتا قضى على روح المنافسة لدى المرأة، وأحبط مساعيها الرامية إلى الارتقاء بوضعها وطرح قضاياها من خلال برامج انتخابيَّة مدروسة تستند إليها في حملتها الانتخابيَّة، وتستخدمها كوسيلة لإلقاء الضوء على القضايا الخاصة المتعلقة بالمرأة وضحد المفاهيم السائدة عن المرأة .

6- برز اهتمام المرشحين الفائزيين للمجلس السابع عشر عن فئة القوائم بالقضايا المتعلقة بالمرأة في بياناتهم الإنتخابية بشكل اكبر من باقي المرشحين و يعود السبب في ذلك ان معظم هذه القوائم

هي ذات خلفية سياسية حزبية ذات فكر ناضج حول مختلف القضايا ، و بالتالي فهي لم تعتمد على الفكر العشائري و لم تكن فئتها المستهدفة في حشد الأصوات المجتمع المحيط بل كانت برامجهم موجهه لفئة المثقفين من المجتمع ، لذا لاحظت الباحثة اعتمادهم على البيانات الإنتخابية كوسيلة لطرح افكارهم و مطالبهم و لم يكن من الصعب الحصول عليها لأعتمادهم على وسائل التواصل الإجتماعي و الوسائل الإعلامية المختلفة . فكانت برامجهم شاملة للعديد من القضايا السياسية و الإجتماعية و قضايا المرأة ضمن برنامج واحد يعبر عن رأي المجموعة المطروحة ضمن القائمة الواحدة .

5-4التوصيات

1- أرشفة البرامج الانتخابيَّة وبيانات النواب بشكل تفصيلي وأدق داخل مكتبة مجلس النواب ورقياً / إلكترونياً.
2- يتوجب على النواب عمل بيانات انتخابيَّة واضحة تهتم وتوضح القضايا المتعلقة بالمجتمع بشكل عام وبخصوصية قضايا المرأة.
3- زيادة توعية المرأة فيما يتعلق بقضاياها وكيفية التعبير عنها، لأنها الشخص الأنسب في الحديث عن قضايا المرأة وما تعانيه داخل المجتمعات .
4- عمل دورات تدريبية للناخبين عن أهمية وجود بيان انتخابي للنواب، وكيفية كتابة بيانات انتخابيَّة يكون لها القدرة على شمول أهم القضايا البارزة في المجتمع، وذلك للفائدة الَّتي تعود على المرشح نفسه من خلال حشده لتأييد فئات متعددة ومتنوعة من المجتمع بمختلف قضاياها، وما له من أهمية للمرشح في إمكانية توصيل صوته وقضاياه، سواء كانت قضايا المرأة أوقضايا مجتمعية تمس عدد كبير من المجتمع أوصنّاع القرار والتغيير السياسي .
5- دراسة مدى تأثير فهم صنّاع القرار السياسي للقضايا المجتمعية في التغيير .
6- التوعية السياسية للناخبين و تفعيل دور وزارة التنمية السياسية في هذا المجال ، إذ لا يهتم الناخبون بالبرامج الإنتخابية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية

ابو رمان،حسين، (1989)، **الأردن الجديد**، قراءة اولية في انتخابات الأردن النيابية لعام 1989،

بدران، ودودة، (1996)، **المرأة وانتخابات مجلس الشعب 1995**، ط1، القاهرة: جامعة القاهرة .

بني حسن، أمين، (1990)، **النظام السياسي الأردني: حقائق و مفاهيم**، ط1، عَمان:مؤسسة زهران للخدمات و التجهيزات المكتبية .

الجريدة الرسمية الأردنية، (2011)، **تعديل الدستور الأردني لسنة 2011**، العدد 5117، عمان.

الحجاج، خليل، (1994**)**، **التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية**، ط1، عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية .

خير،هاني، (1992)، **الحياة النيابية في الاردن** (1920 -1993)، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1(71-74 ص).

الدستور الأردني مع تعديلاته، (2011)،عمان:مطبوعات مجلس النواب.

الدعجة، هايل، (1996)، **مجلس النواب الأردني بين الشعار و التطبيق**، عمان: وزارة الثقافة .

زرد،أحمد، (1990)،**الإنتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية السياسة الدولية**، ط1، عمان: الاردن.

ساري، حلمي، (1999)، تحليل محتوى البرامج الانتخابية لمرشحى الانتخابات النيابية عام 1997 في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية**، عمان: الاردن.

ساري،حلمي، (1988)،دور وسائل الإتصال في السلوك الإنتخابي: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا الاتصال في المجتمع الأردني، **مجلة أبحاث** ،4/18،(ص266-296).

السباعي،أنور، (1998)، **التخطيط الإعلامي السياسي**،ط1، القاهرة: مصر .

شعراوي، سلوى، (1996)، **دراسة السلوك الإنتخابي**،مركز البحوث العربية

الصاوي،علي(2000)، تطور العمل البرلماني العربي، **النهضة مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، جامعة القاهرة: مصر 5(الصفحات)

العالم،صفوت، (1984)،**وسائل واساليب الدعاية الإنتخابية في النظم السياسية المختلفة،** اطروحة دكتوراة(منشورة)،جامعة القاهرة، القاهرة، مصر .

العالم،صفوت، (1989)، **الدعاية السياسية** ، دراسات في الإعلام السياسي رقم1 ، ط1.

عايش،محمد(2013) الخارطة السياسية للأردن بعد الانتخابات والتعديلات الدستورية، **جريدة الدستور الأردنية**،15969، عمان: الاردن.

عمر، معن خليل، (1982)، **نقد الفكر الاجتماعيّ (دراسة تحليلة ونقدية)** ط1، بيروت: دار الافاق الجديدة.

غدنز، انتوني، (2005)، **علم الاجتماع،** ط4، ترجمة فايز الصُياغ، بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة.

الغزوي،محمد، (1985)، **الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الاردنية الهاشمية،** ط1، عمان، الاردن.

الفارس،تيسير، (1993)، **الدعاية الإنتخابية،** ط1، عمان: دار فيلادلفيا للنشر.

القدس للدراسات السياسية، مركز، (2003)، نشأة المجالس التاريخية مقالة إلكترونية **/http://alqudscenter.org/home/arabic**

قنديل،أماني، (1995)،**المرأة في الحياة السياسية في مصر،** المشروع الدولي لدراسات المرأة، مصر.

الكسواني، سالم، (1983)، **مبادئ القانون الدستوري: مع دراسة تحليلية للنظام الدستور** ط1، عَمان: مطبعة الكسواني عمان .

الماضي،منيب وموسى،سليمان(1988)،**تاريخ الاردن في القرن العشرين : من عام 1900-1959 م** ،ط2، عمان:مكتبة المحتسب.

مجاهد،حورية(1992)،**الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده،** ط1،القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية.

مجلس النواب، انجازات المجلس، **/http://www.representatives.jo .**

محافظة،علي، (1989)، **تاريخ الاردن المعاصر عهد الإمارة 1921-1946م**،ط2، عَمان:مركز الكتب الأردني.

المشاقبة،أمين، (2015)، **مجلس النواب الرابع عشر 2003-2007 قراءة تحليلية**، عمان: دائرة المطبوعات والنشر .

مصطفى،هالة، (1996)،**الإنتخابات البرلمانية في مصر 1995** ،ط1، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية.

موسى،سليمان، (1990)،**إمارة شرق الاردن: نشأتها و تطورها في ربع قرن 1921-1946**، ط1، عَمان:جمعية عمال المطابع التعاونية.

هوفمان، كريستيان،(1995)،**البرنامج السياسي للحزب المرشد إلى الحزب السياسي**،ط1،عمان: دار سندباد.

المراجع الإنجليزية:

Mcquail,D.(1989**), Mass Communication Theory: An In**, Troduction,2nd . ed. London: sage Publications .

Klapper, J.T(1960),**The Effects of Mass Communication**, New York , **Free Press .**

Curran ,J,M Gurevich, and J Woollacott(1982), **The Study of the Media: Theroetical Approach, in Michael Gurevitch,** Tony, Bennett et al. culture, society and the media, London, Methuen, 11-29.

Kreiling, A(1976), Recent British Communication Research **, Journal of communication Research**. 3:76-98 .

De Fleur, M(1970), **Theories of mass communication**, 2^{nd} , New York : David Mckay .

Elliot,P(1974), **Uses and Gratification Research: A Cri tique and asociological Alternative**, Califor-ina:Beverly hills,249-268.

الملاحق

ملحق (1)

نص أسئلة المقابلات التي تم إجرائها

1- هل أوردتي وطالبتي بتمكين المرأة ؟

2- هل طالبتي بزيادة عدد مراكز الأمومة والطفولة؟

3- ما هي القضايا المتعلقة بالمرأة التي طالبتي بضرورة تواجدها تعديل للقوانين؟

4- هل طالبتي بتعديل للقوانين المتعلقة بالاحوال الشخصية الأردني ومنها تعديلات تتعلق باعطاء أبناء الاردنيات المتزوجات من غير الأردني الجنسية لأبنائها؟

WOMEN IN THE ELECTORAL PROGRAMS FOR THE WINEERS CANDIDATES OF THE JORDANIAN PARLIAMENT XVII

By

Areej Al Qaralleh

Supervisor

Dr. Helmi Sari, Prof.

ABSTRACT

The study aimed to analyze the contents of the platforms of the candidates of the 17th parliament, regarding women issues and the demanding of their rights. And from this point, this study which used ASCII (encoding table) can be considered an analytical one because it seeks answers for questions about the inclusion of women's issues in their platforms such as the involving of women in construction and development projects, women's empowerment , raising women's awareness of their political, legal and social rights and responsibilities, emphasizing their role in enhancing and expanding the means of offering job opportunities for women, child and mother care, and mending legislations and laws related to them such as the personal status law.

The study found several results and the most important are:

That the campaign of female candidates, whether it was an independent or within the Quota, lacks electoral data and that's maybe because the candidates don't depend on the electoral data which is considered to be a powerful mean in addressing their aspects and a medium of propaganda to gather many votes. also the weakness in the campaigns launched by the winner female candidates can be referred to their feeble practical experience in this domain and the weak financial supports their campaigns get, since that the electoral propaganda and the preparation of platforms require a high budget. Another reason is that the most repetitive issues which drew the attention of the candidates are the demanding of an amendment in the legislation related to the woman in the personal status law such as the issues of equality between men and women and social justice.